جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشّعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالبين: -عبد الجليل خليف

- وليد بلقسّام

بعنوان:

نظام المستودع الجمركي ودوره في دعم التجارة الخارجية

(دراسة حالة بالمستودع العمومي الخاضع للرقابة الجمركية ببرج بوعريريج)

أعضاء لجنة المناقشة

عبد الرزاق حمزة	الرتبة: أستاذ محاضر أ	رئيسا
مفيدة مباركية	الرتبة: أستاذ محاضر ب	مشرفا
أنفال بوجلال	الرتبة: أستاذ محاضر أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكروعرفان

الحمد لله والشكر لتوفيقه لنا في اتمام هذا العمل.

نتقدّم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان ووافر التقدير والاحترام للأستاذة المشرفة: *مباركية مفيدة* لإشرافها على هذا العمل.

كما نتقدّم بأبلغ عبارات الشكر والامتنان إلى المؤسسة المستغلة للمستودع العمومي الخاضع للرقابة الجمركية ببرج بوعريريج، شركة الشرق للوجسيك وخدمات المستودع **C.E.L.S.E** Compagnie de l'Est de Logistique et des Services d'Entrepôt (C.E.L.S.E)، ونخص بالذكر صاحب الشركة السيّد *عبد المالك بلقسّام*، والمدير التجاري اللوجستيكي للشركة، السيّد عمر *بلعز*. نشكرهم جزيل الشكر على حفاوة الاستقبال، وحسن تعاونهم لإتمام الجانب التطبيقي من هذا البحث.

شكر موصول إلى اللّجنة العلمية الموقرة على تكرّمها بالنّظر في هذا العمل وتقييمه، وجميع أساتذة ومستخدمي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، وإلى كل من ساعدنا في هذا العمل من قريب أو بعيد.

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات
إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وبارك في عمرهما،
إلى زوجتي وأبنائي قرة عيني،
إلى أخي وأخواتي،
إلى أساتذتي الأفاضل،
إلى زملائي الطلبة وزملائي في العمل،
إلى كل من ساندي من قريب أو بعيد.
أهدي ثمرة هذا العمل

عبد الجليل

إلى أمي الغالية، حفظها الله وأمدّ في عمرها،
إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله،
إلى زوجتي وأبنائي الأعزاء،
إلى من بهم أشد أزري، أخوتي وأخواتي،
إلى روح شقيقي الأعز فؤاد بلقسام، صاحب الفضل الكبير في انشاء المستودع العمومي، ميدان هذه الدراسة، الذي آمن به فكرة وعمل على إرساء أسسه ولبناته الأولى. ورحل باكرا جدا...
إلى هؤلاء، أهدي ثمرة هذا العمل.

وليد بلقسّام

ملخص الدّراسة

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور نظام المستودع الجمركي في دعم التجارة الخارجية، من خلال تسهيل الإجراءات الجمركية وتخفيض التكاليف اللوجستية. وتتمثل إشكالية البحث في السؤال: كيف يساهم نظام المستودع الجمركي في ترقية التجارة الخارجية؟ ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، مع استخدام أداة المقابلة أثناء الدراسة الميدانية لجمع البيانات. وتحليلها لاحقا للخروج بإجابات موضوعية. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن نظام المستودع الجمركي العمومي يوفّر تسهيلات ملموسة تساهم في دعم التجارة الخارجية، حيث يساهم في خفض تكاليف النقل والتخزين، كما يساهم في مرونة وسرعة إجراءات الجمركة، وهو ما يساهم في تعزيز الثّقة بين المتعاملين الاقتصادين وإدارة الجمارك.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، سياسات التجارة الخارجية، الأنظمة الجمركية الاقتصادية، نظام المستودع الجمركي، المستودع الجمركي العمومي، التسهيلات الجمركية.

Abstract

This study aimed to highlight the role of the customs warehouse system in supporting foreign trade by facilitating customs procedures and reducing logistical costs. The main research question was: How does the customs warehouse system contribute to the promotion of foreign trade? To address this, the descriptive-analytical method was adopted, along with the use of interviews as a data collection tool during the field study. The collected data were then analyzed to reach objective conclusions. The study found that the public customs warehouse system provides tangible facilities that support foreign trade by reducing transportation and storage costs, increasing the flexibility and speed of customs procedures, and enhancing trust between economic operators and customs authorities.

Key words : Foreign trade, foreign trade policies, economic customs regimes, customs warehouse system, public customs warehouse, customs facilities.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
شكروعرفان	-
ملخص الدراسة	I.
قائمة المحتويات	II.
قائمة الجداول	III.
قائمة الأشكال	IV.
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية والمستودع الجمركي	6
المبحث الأول: مفهوم التّجارة الخارجيّة، أهميتها وسياساتها	7
المبحث الثاني: الأنظمة الجمركية الاقتصادية ونظام المستودع الجمركي	16
المبحث الثّالث: الدراسات السابقة	25
خلاصة الفصل الأوّل	29
الفصل الثاني: الدّراسة الميدانية بالمستودع العمومي الخاضع للرقابة الجمركية ببرج بوعريريج	31
المبحث الأول: التّعريف بمكان الدّراسة الميدانية	32
المبحث الثاني: المنهجية المتبعة والأدوات المعتمدة في الدّراسة الميدانية	43
المبحث الثّالث: عرض، وتحليل ومناقشة البيانات	47
خلاصة الفصل الثّاني	53
خاتمة	54
قائمة المراجع	57
فهرس الموضوعات	61

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مؤشرات قياس فرضيات الدّراسة	44

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أنواع المستودعات الجمركية في القانون الجمركي الجزائري	21
02	الهيكل التنظيمي للمديرية العامّة للجمارك	33
03	الهيكل التنظيمي لمفتشية أقسام الجمارك برج بوعريريج	38
04	الهيكل التنظيمي لمؤسسةC.E.L.S.E	40

مقدمة

تمهيد

تعتمد كل دولة في عالمنا المعاصر على التجارة الخارجية في اقتصادها ولا تستطيع العيش في عزلة كاملة عن العالم، فالتجارة الخارجية تعتبر المرآة العاكسة لمدى قدرة الدّولة على الإنتاج والمنافسة في الأسواق الدّولية. فهي تعتبر القناة الرئيسية التي تمكن من التصدير والاستيراد. وبذلك فإنّ التبادل الخارجي هدفه هو زيادة دخل الدّولة من العملة الصعبة كجلب الاستثمارات الأجنبية وتحسين التنافسية الخارجية كالاستيراد وتصدير فائض الإنتاج المحلي وتحقيق التّوازن التجاري في ميزان المدفوعات.

وفي ظلّ التغيّرات التي تشهدها التجارة الخارجية، تعمد الدّول إلى تعديل سياساتها التجارية بما ينسجم مع مختلف المتغيرات الدولية، وبما يحقق التوازن والاستقرار الاقتصادي. وهذا عن طريق استحداث آليات وسن قوانين وتشريعات من أجل المواكبة والتكّيف. ولأنّ إدارة الجمارك تشكّل حجر الزاوية في عمليات التجارة الخارجية، فإنّه لا بدّ من إدخال التعديلات على التشريعات والتنظيمات الجمركية، كإجراء أساسي لتفعيل السياسة التجارية المنتهجة. فإدارة الجمارك هي شريك رئيسي في التجارة الخارجية، ما يوجب عليها تبني مجموعة من الإجراءات من بين هذه الإجراءات الأنظمة الجمركيّة وبالضبط نظام المستودع الجمركي الذي يسير ويبسط ويسرع عمليات المراقبة والتحكم في الإجراءات الجمركية وكذا تسيير الحركة الدولية للبضائع لإرضاء المتعاملين الاقتصاديين أجانب كانوا أو محليين.

إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السّؤال الرئيسي التالي:

- *كيف يساهم نظام المستدع الجمركي في ترقية التجارة الخارجية ؟*

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل يقدّم نظام المستودع العمومي تسهيلات لوجستية؟
2. هل يساهم نظام المستودع العمومي في خفض تكاليف انقل والتخزين؟
3. هل يساهم نظام المستودع العمومي في زيادة عمليات التّجارة الخارجيّة؟
4. هل يساهم نظام المستودع العمومي في تعزيز الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين وإدارة الجمارك؟
5. ماهي التحديات والصعوبات المرتبطة بتطبيق نظام المستودع العمومي؟

فرضيات الدراسة

للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

1. الفرضية الأولى: يقدّم نظام المستودع العمومي تسهيلات لوجستية (النقل، التخزين والحفظ).
2. يساهم نظام المستودع العمومي في خفض تكاليف النقل والتخزين.
3. يساهم نظام المستودع العمومي في زيادة عدد عمليات التّجارة الخارجيّة.
4. يساهم نظام المستودع العمومي في تعزيز الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين وإدارة الجمارك.

5. توجد تحديات وصعوبات مرتبطة بتطبيق نظام المستودع العمومي

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الموضوع في إبراز الإمكانيات والتسهيلات التي يتيحها نظام المستدع الجمركي في تنمية التجارة كالصناعة وكذا تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية والتعرف على كيفية عمل هذا النظام وشروط الاستفادة منه.

أهداف الدراسة

ترمي هذه الدارسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- محاولة تسميط الضوء على أساليب وسياسات التجارة الخارجية .
- إبراز دور إدارة الجمارك بصفة عامة ونظام المستدع الجمركي بصفة خاصة في تطوير ودعم وترقية التجارة الخارجية.
- إظهار الامتيازات التي يعرضها نظام المستدع الجمركي في ترقية التجارة الخارجية.

منهج الدراسة

في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الأكثر استخداما وشيوعا في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وقد تم الاعتماد على المقابلة كأداة بحثية لجمع البيانات في الفصل التطبيقي

حدود الدراسة

- **الحدود الموضوعية للدراسة:** تم التركيز في المذكرة على نظام المستودع العمومي الخاضع للرقابة الجمركية كمتغير مستقل ودوره في دعم التجارة الخارجية كمتغير تابع.
- **الحدود الزمنية للدراسة:** انجزت الدراسة الميدانية في شهر ماي من الموسم الجامعي 2024-2025.
- **الحدود المكانية للدراسة:** تمت الدراسة على مستوى المستودع العمومي الخاضع للرقابة الجمركية.
- **الحدود البشرية للدراسة:** تمّ اجراء المقابلة مع إطار بالمستودع العمومي الخاضع للرّقابة الجمركية.

أسباب اختيار الموضوع: هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

- كون الموضوع ضمن تخصص التجارة الدولية.
- الرغبة في التعمق أكثر في موضوع الجمارك الجزائرية.

صعوبات الدراسة

من بين الصّعوبات التي واجهتنا أثناء هذا البحث يمكن أن نذكر:

- صعوبة الوصول إلى المراجع-خاصّة الكتب –المتعلقة بالأنظمة الجمركية الاقتصادية عموما، ونظام المستودع العمومي خصوصا.
- أغلب الدارسات والمذكرات السابقة محدودة المعلومات فيما يتعلق بنظام المستودع الجمركي.

هيكل الدراسة

تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للموضوع، حيث قسمناه إلى ثلاثة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى بيان مفهوم التجارة الخارجية، فيما تحدّثنا في المبحث الثاني عن الأنظمة الجمركية الاقتصادية ونظام المستودع الجمركي ونظام المستودع العمومي الخاضع للرقابة الجمركيّة على وجه التحديد. أما المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى الدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني فتطرقنا من خلاله إلى الدراسة الميدانية التي قمنا بها على مستوى المستودع العمومي الخاضع للرقابة الجمركية ببرج بوعريريج. حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول تمّ فيه تقديم لمحة عن مفتشية أقسام الجمارك برج بوعريريج مكان الدراسة. أمّا المبحث الثّاني، فتطرقنا فيه إلى المنهجية المتبعة وعرض نتائج الدراسة الميدانية، أمّا المبحث الثالث فتمّ فيه تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية، من أجل اختبار صحة الفرضيات.

وفي الأخير، أتينا إلى صياغة خاتمة، ضمّنّاها إجابة للإشكالية المطروحة، وأهم النتائج المتوصّل إليها، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية والمستودع الجمركي

تمهيد

تُعدّ التجارة الخارجية من الركائز الأساسية التي تقوم عليها اقتصادات الدول، لِما لها من دور فاعل في تحقيق النمو الاقتصادي، وتوسيع نطاق التبادل التجاري، وفتح الأسواق أمام المنتجات والخدمات. وقد ازدادت أهمية التجارة الخارجية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق والانفتاح التجاري الذي تبنّته العديد من الدول، خاصة تلك الساعية إلى تعزيز مكانتها الاقتصادية على المستوى الدولي.

وفي هذا السياق، تسعى الدول إلى وضع سياسات اقتصادية وتجارية تُمكّنها من تحقيق توازن بين حماية الإنتاج المحلي وتعزيز تنافسية صادراتها، وهو ما يجعل من فهم مفهوم التجارة الخارجية، وأهدافها، وأهميتها، والسياسات المؤطّرة لها ضرورة أساسية لأي دراسة تتناول موضوعًا ذا صلة بالأنشطة الاقتصادية العابرة للحدود.

وعليه، يتناول هذا الفصل الأول محور التجارة الخارجية، من خلال التطرق إلى مفهومها ومميزاتها، وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية، إضافةً إلى استعراض أبرز السياسات التي تعتمدها الدول في تنظيم تجارتها الخارجية، بما في ذلك سياسات الحماية والانفتاح التجاري.

المبحث الأول: التّجارة الخارجية، مفهومها، أهميتها وسياساتها
المبحث الثّاني: الأنظمة الجمركية الاقتصادية ونظام المستودع الجمركي
المبحث الثّالث: الدّراسات السابقة

المبحث الأول: مفهوم التّجارة الخارجيّة، أهميتها وسياساتها

تعتبر التّجارة الخارجيّة قطاعا مهماّ في تنمية الاقتصاد الوطني، وقد خلصت الكثير من الدراسات إلى وجود علاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي والحد من الفقر. ولهذا تسعى الدول لتكون جزء من النظام التجاري العالمي، الواعد بالفرص الجديدة وخاصة للدول النامية والفقيرة.

يهدف هذا المبحث إلى تقديم نظرة شاملة حول التجارة الخارجية، انطلاقا بتعريفها وبيان أهميتها، ومن ثم نسلط الضوء على سياسات التجارة الخارجية والأدوات التي تستخدم في السياسة التجارية الخارجية، في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية والتجارية.

المطلب الأول: تعريف وأهمية التّجارة الخارجيّة
المطلب الثاني: سياسات التجارة الخارجية

المطلب الأول: تعريف وأهمية التّجارة الخارجيّة

قبل الحديث عن سياسات التجارة الخارجية، من المهم التطرق أولا إلى تعريف التجارة الخارجية وبيان أهميتها.

الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية

يمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول .وتعتبر التجارة الدولية من علم الاقتصاد الجزئي؛ كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير والاستيراد وما إلى ذلك.

وأيضا يمكن تعريفها بأنها المعاملات التجارية الدولية في صورها الثالثة المتمثلة في انتقال السلع، والأفراد، ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.[1]

وتلعب التجارة الدولية دورا كبيرا في التعاون الدولي وتنظيم العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول، وقد ساعد على ذلك التطور الهائل في منظومة المواصلات الدولية التي زادت من التقارب الدولي ووجود الدوافع إلى التجارة الخارجية وهي الحاجة إلى الأسواق الخارجية والحصول على المواد الخام الداخلة في عمليات الإنتاج والتسهيلات الجمركية خصوصا بعد الجولات المتعددة المنظمة التجارة الدّولية (الجات) والتطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية.[2]

وعليه يمكن القول إنّ التّجارة الخارجيّة هي عمليّة بيع وشراء السلع والخدمات بين دول مختلفة. وتعتبر التّجارة الخارجية من الأنشطة الاقتصادية الرّئيسية بين الدول، وتساعد في تعزيز النّمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة في الدّول المشاركة فيها.

الفرع الثاني: أهميّة التّجارة الخارجيّة

تعدّ التّجارة الخارجيّة من القطاعات الحيوية في أيّ مجتمع (اقتصادي)سواء أكان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا. ويمكن تلخيص أهميتها في النقاط التّالية [3] :

- ربط الدول مع بعضها البعض، فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة.
- زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك، والاستثمار وتخصص الموارد الإنتاجية بشكل عام.

1- جمال جويدان الجمل، التجارة الخارجية، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، ط/، 2013 ، ص11.

2- عطا الله علي الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوي للنشر، الأردن، ط/، س/ ، ص9.

3- جمال جويدان الجمل، مرجع سابق، ص12.

- تعتبر مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخل فيها، وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية، وما لها من آثار على الميزان التجاري.
- العلاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي، يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية. كما أنّ التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية، تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه والاتجاه الطبيعي هو أن يرتفع مستوى الدخل القومي وتزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت، فالتنمية الاقتصادية تستهدف ضمن ما تستهدفه زيادة إنتاج السلع، وإذا تحقق هذا الهدف، عندئذ تزيد قدرة الدولة على التصدير.
- آثار التّجارة الخارجية على اقتصاديات الدّول النّامية، وهو ما يتضح اليوم أكثر من أي وقت مضى، وذلك أن الدول النامية تحكمها أوضاع التخلف الاقتصادي لأسباب سياسية وتاريخية. فيكون متوسط دخل الفرد في الدول النامية منخفضا، ويقل بالتالي مستوى الاستهلاك ومستوى الصحة العامة والتعليم وتنخفض الإنتاجية وتقل الاستثمارات، فيؤدي ذلك إلى هبوط مستوى الدخل وهكذا تدور دائرة الفقر من جديد، وإذا لم تنكسر هذه الدائرة في نقطة ما من محيطها، فلن يتغير وضع التخلف، ولن تحدث تنمية حقيقية، ويمكن للتجارة الدولية أن تلعب دورا للخروج من دائرة الفقر، وخاصة عند تشجيع الصادرات، فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس المال الأجنبي الجديد الذي يلعب دورا في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع، وإنشاء البنية الأساسية، ويؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة التكوين الرأسمالي، والنهوض بالتنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: سياسات التجارة الخارجية

في كل مرحلة من مراحلها، تتأثر التجارة الخارجية بالتّشريعات واللّوائح الرّسمية الصّادرة من قبل السلطات الحكومية. تهدف هذه التشريعات إمّا لتقييد التجارة بمختلف الطّرق أو لتحريرها من العوائق المختلفة. يُطلق على مجموعة هذه التشريعات واللوائح الرسمية اسم السياسة التجارية. والهدف الرئيسي للسياسة التجارية هو تعزيز تنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق العمالة الكاملة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وغيرها من الأهداف ذات الصّلة.

نعرض فيما يلي مفهوم سياسة التجارة الخارجية من خلال تعريفها وبيان أهم أنواعها في الفرع الأوّل، ثمّ بيان أهدافها وأدواتها في الفرع الثّاني.

الفرع الأول :مفهوم سياسة التجارة الخارجية

تختلف سياسات التجارة الخارجية المنتهجة من دولة إلى أخرى، ومن نظام إلى آخر. فهي تختلف في البلدان المتطورة عناها في الدّول المتخلفة وتلك السائرة في طريق النمو. وذلك حسب التوجهات الاقتصادية والسياسية الملائمة قصد تحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية.

أوّلا: تعريف سياسة التّجارة الخارجيّة

من بين الكثير من التّعاريف يمكن أن نعرّف السّياسة التّجارية بأنّها: "مجموعة من التّقنيات والأساليب التي تستخدمها الدول من أجل حماية منتجاتها المحلية من المنافسة الأجنبية".[1]

وتعرف أيضا على أنّها السياسة الاقتصادية التي تطبق في مجال التجارة الخارجية، وهي مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات ذات السيادة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف معينة. ويترتب على ذلك أنّ السياسة التجارية هي مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية لتحقيق أهداف معينة".[2]

وكتعريف إجرائي تعرف السياسة التجارية أنها مجموعة من القواعد والأساليب والتدابير التي تقوم بها الدولة اتجاه تجارتها الخارجية الدولية لتعظيم العائد من التعامل وفي إطار تحقيق التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع، خلال فترة زمنية معينة.[3]

وعليه يمكن تعريفها بأنها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة للتحكم في عمليات التجارة بين الدول وتوجيهها وتنظيم العلاقات التجارية مع الشركاء التجاريين الأجانب، بهدف تعزيز الاقتصاد الوطني وتحقيق المصالح الاقتصادية للدولة.

ثانيا: أنواع سياسات التّجارة الخارجيّة

تتراوح سياسات التجارة الخارجية بين سياسة الحماية، وسياسة الحرية، كما يلي:

1. سياسة الحماية التجارية

تعتبر سياسة الحماية التجارية من أقدم السياسات في التاريخ الاقتصادي وهي مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تضع قيودا مباشرة أو غير مباشرة، كمية أو غير كمية، تعريفية أو غير تعريفية على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدّولة.[4]

حاليا، تبقى هذه السّياسة الانغلاقية للدولة سارية المفعول في الكثير من البلدان لكن بصفة جزئية، إذ نجد أنّ تطبيقها غالبا ينحصر في الدّول التي يعاني الميزان التجاري فيها من عجز كبير نتيجة ارتفاع قيمة وارداتها عن قيمة صادراتها.

لهذه الاستراتيجية الكثير من المزايا التي تسعى الدولة لتحقيقها بواسطتها، حيث تسمح هذه الأخيرة باكتساب إيرادات عامة إضافية ناتجة عن الزيادة في الرسوم الجمركية خصوصا فيما يتعلق بالسلع المستوردة الكمالية منها والتي لها بدائل محلية، كما تتيح سياسة الحماية التجارية رعاية الإنتاج المحلي من خلال كبح

1 رعد حسن الصرف، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار الرضا، ط/، 2000، ص280.

2 عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2002، ص115.

3 بن الشيخ، د.سامي بلبخاري، مطبوعة محاضرات في مقياس نظريات التجارة الدولية.توفيق، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2021 ، ص73

4 نميش خديجة، سياسات التجارة الخارجية وأثرها على الواردات، مجلة الدارسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05 العدد 01 سنة 2022 ص376.

استراتيجية الإغراق التي تمارسها الدول المصدرة ببيعها لسلع رخيصة مقارنة مع أسعار السلع المحلية في السوق الوطني.

بالإضافة إلى ذلك، تنتهج بعض الدول سياسة حمائية من أجل تحقيق أمنها الاقتصادي، فالتقليل من التبعية التجارية تجاه الأقطاب الاقتصادية الخارجية سيحقق استقلالية تجارية بعيدا عن كل أشكال الأخطار وعدم اليقين على مستوى العلاقات الاقتصادية بين الدول.

2. سياسة الحرية التجارية

على عكس السياسة الحمائية، تعرف سياسة الحريّة التّجارية بأنها مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير المباشرة، الكميّة أو غير الكميّة، التعريفية أو غير التعريفية. وهذا ما يساهم في تدفق التجارة الدّوليّة عبر حدود الدولة ظهرت سياسة الحرية وانتعشت مع أفكار الكلاسيك عندما نادوا بضرورة وأحقية الأفراد والمؤسسات بالقيام بالنشاط الاقتصادي والتبادل والذي سينعكس على التدفقات الاقتصادية إيجابا لكل الأطراف الدّاخلة في العمليّة.

تهدف الدولة من خلال تبني هذه السياسة إلى تشجيع الصادرات من أجل تعظيم الطاقة الإنتاجية وتنشيط الحلقة الاقتصادية الوطنية .كما تهدف إلى زيادة مستوى التشغيل والتوظيف من خلال تشجيع المؤسسات على الولوج إلى نشاطي التصدير والاستيراد، بالإضافة إلى تحقيق الرفاهية للزبائن المحليين وكذا زيادة الدخل القومي لأطارق التبادل التجاري.[1]

يعتمد أنصار حرية التجارة في تأييد وجهة نظرهم على الكثير من الحجج، أهمّها[2] حجّة حماية الصناعات الناشئة، حجة جذب رؤوس الأموال الأجنبية، حجة معالجة البطالة، حجة تنويع الإنتاج.

الفرع الثاني: أهداف وأدوات سياسات التّجارة الخارجية

تمتدّ سياسات التجارة الدولية التي تعتمدها الدول النامية اليوم إلى فترات تاريخية سابقه، وتعود جذورها إلى المذاهب الاقتصادية التي سادت في عصور تاريخية، وهي نتاج أفكار المدرسة التجارية أو سياسة التجارة الخارجية التي كانت تهدف إلى تنشيط وزيادة التبادلات التجارية والتي ثمّنت بإنشاء فكرة الجات سنة 1947، ثم قيام منظمة التجارة العالمية في يناير 1995.

أولا: أهداف سياسات التجارة الخارجية

تهدف الدول من خلال سياستها التجارية المنتهجة، سواء كانت سياسة حماية أو سياسة حرية إلى تحقيق جملة من الأهداف، تتمثّل أهمها فيما يلي:

1 نميش خديجة، مرجع سابق، ص376.

2 عزالدين سمير، مرجع سابق، ص42.

1. تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

حيث يعرف توازن ميزان المدفوعات بأنه الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في المدفوعات المستقلة "[1] فالتوازن في ميزان المدفوعات يربط بين طبيعة النمو المستمر في ميزان المدفوعات وطبيعة الحركة المستمرة في مكوناته، ويأتي هذا التوازن على أساس تعظيم عائدات الصادرات والموارد من العملة الأجنبية وتخفيض الطلب على الصّرف الأجنبي.

2. حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية

لإعاقة حركة الاستيراد وحماية السّوق الوطنية من المؤثرات الخارجية التي تضر بالإنتاج المحلي، تقوم الدولة بمجموعة من الإجراءات كفرض أجور ونفقات تحكمية مرتفعة على نقل وتخزين البضائع المستوردة في المنطقة الجمركية، والتشديد في تطبيق اللوائح الصحية، والمغالاة في تقدير قيمة الواردات، وفرض رسوم على عملية التفتيش. [2]

3. حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق

يقصد بسياسة الإغراق "بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية، على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السّوق المحلية"، وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج، وخاصة الإغراق العارض والذي يفسر بظروف استثنائية طارئة والإغراق قصير الأجل أو المؤقت والذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من أجله والإغراق الدائم، المرتبط بسياسة دائمة تستند على وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية. وعلى هذا الأساس جاءت منظمة الجات سنة 1994 ومنظمة التجارة العالمية بإجراءات وقوانين تكفل حق الحماية ضدّ الدول التي تمارس سياسة الإغراق. [3]

4. تشجيع الاستثمار من أجل التّصدير

وذلك بانتهاج أساليب واستراتيجيات تتكفل بتهيئة الفضاء الاستثماري الخصب الذي يعمل على تطوير الإنتاج الوطني بهدف التصدير وتشجيع إقامة المناطق الحرّة ذات المزايا والحوافز التفضيلية التي تشجع الاستثمار فيها، وبنية مؤسساتية تعمل على دعم الاستثمار المحلي أو الاستثمار الأجنبي المباشر لتدعيم قدرة المنتوج الوطني على المنافسة في الأسواق الدولية وزيادة العائد النقدي. [4]

1 أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، ط/، 1998، ص 127-130.

2 شنيني سمير , التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة 1989-2004 , رسالة ماجيستير غير منشورة ,كلية العلوم الاقتصادية , جامعة بن يوسف بن خدة ، 2006، ص25.

3 زينب حسين عوض هللا، العالقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية للطباعة والنشر , مصر، ط/، 1998, ص117.

4 شنيني سمير ,مرجع السابق ,ص 26 .

5. زيادة العمالة مستوى التّشغيل في الاقتصاد القومي

يعتبر هذا الهدف من أهم أهداف السياسة الاقتصادية عامّة والسياسة التجارية خاصّة، سواء الحمائية منها أو سياسة الحرية. فسياسة الحماية تخلق أنواعا جديدة من القناعات التي تستخدم مزيدا من العمالة أو زيادة مستوى التشغيل، في حين أن سياسة الحرية تعمل على تحقيقه من خلال تعظيم الصادرات في إطار التحول إلى استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير. [1]

6. حماية الصّناعات الناشئة

تعمل الدول التي تتمتع بصناعات حديثة -خاصة الدول النامية-على حماية صناعاتها الحديثة من منافسة صناعات الدول الكبرى التي تتميّز بالتّقدم الفني الإنتاجي والسياسات الاحتكارية. [2]

ثانيا: أدوات سياسة التجارة الخارجية

هناك عدة تدابير وإجراءات تعتمدها الدولة من أجل تنشيط التجارة الخارجية أو تضييق نطاق تطبيقها. وهناك عدّة تدابير وأدوات سعرية، كمية، وتنظيمية تستعمل إما بطريقة متوازية أو مستقلة عن بعضها البعض. فاعتماد الدولة على سياسة حمائية يتجلى من خلال التشديد والرفع من هذه الأدوات فيما يعكس التخفيف والتخفيض منها تبني سياسة الحرية التجارية. [3]

1. الأدوات السعرية لسياسات التجارة الخارجية

سميت بالأدوات السعرية للتجارة الخارجية لأنها تؤثر بطريقة مباشرة على الأسعار والتكاليف الناجمة عن التجارة الخارجية بما في ذلك الاستيراد والتصدير، حيث نجد ضمن هذا السياق :الرسوم الجمركية، الإغراق، الإعانات، وأخيرا تخفيض سعر الصرف.

أ. الرسوم الجمركية

تعرف الرسوم الجمركية على أنها ضريبة تفرضها الدولة على السلع عندما تجتاز حدودها، سواء تعلق الأمر بالصادرات أو الواردات، فالرسم على الصادرات يهدف بالأساس إلى الحد من تصدير سلعة معنية من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي محليا والحصول على مورد مالي للخزينة العمومية. أمّا الرّسوم على الواردات فتفرض بالأساس من أجل الحدّ منها والتقليل من الاختلال الموجود في الميزان التجاري. يتعلق الأمر هنا خاصة بالسلع الكمالية أو التي لها بدائل محلية يتم تحديد قيمة الرسوم الجمركية تبعا لأنواعها، إذ نجد ضمن هذا الإطار:

- **الرسوم القيمية**، وهي الرسوم التي تفرض وتقتطع كنسبة مئوية من قيمة السلع الخاضعة للرسم. وهذه الطريقة في تحديد الرسم، تجعله يتماشى مع قيمة السلعة ارتفاعا وانخفاضا.

---

1 عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 128.

2 شوفاوي عائشة، تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية-حالة الجزائر-، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 2001، ص 21.

3 فيصل لوصيف، مذكرة ماجستير أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر، جامعة سطيف1، 2014/2013، ص151.

- **الرسوم النوعية**، وهي الرسوم التي تأخذ شكل مبلغ معين على كل وحدة من وحدات السلع التي يتم مبادلتها، على أساس النوع، العدد، الحجم أو الوزن، بغض النظر عن قيمتها، حيث أنه مهما تغير سعر السلعة فإن قيمة الرسوم المفروضة عليها تبقى ثابتة، كأن تفرض مبلغ 50 دولارا على كل طن من اللحوم المستوردة بصرف النظر عن ثمن الطن، أو كأن يفرض مبلغ معين يختلف من سيارة لأخرى بحسب قوة محركاتها.
- **الرسوم الجمركية المركبة**، وتتكوّن من رسوم جمركية نوعية ورسوم جمركية قيمية.

ب. الإغراق

وهو-كما سبق وذكرنا-بيع السّلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمن يقل عن نفقة إنتاجها أو يقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلي فهو إذن نظام البيع بثمنين أحدهما مرتفع في السوق الداخلي حيث تنتج السلعة والآخر منخفض في السّوق الخارجي.[1]

ويعرف أيضا على أنه بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج بالأسواق الخارجية، على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السّوق المحليّة.[2]

وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج، حيث تكون الأخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة مضافا إليه نفقات النقل وغيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى الأسواق الأجنبية.

ج. الإعانات -إعانات التصدير-

وُجدت الإعانات لزيادة قدرة المنتج المحلي على المنافسة في الأسواق الدولية، وقد تأخذ الإعانة شكلا مباشر كدفع مبلغ معين مقدر قيميا أو نوعيا، أو غير مباشر في شكل امتيازات للتدعيم.[3]

وهي الإجراءات التي يكون الغرض منها تسهيل الأمر على المصدرين، تشجيعا لهم على مزاولة نشاطهم في الأسواق العالمية وتدعيمه سواء من الناحية الكمية) حجم الصادرات) أو الكيفية) نوع المنتجات والخدمات المقدمة).

د. تخفيض سعر الصرف

تقوم الدولة في بعض الأحيان بالتخفيض العمدي لقيمة عملتها الوطنية مقارنة مع العملات الأجنبية من أجل تشجيع صادراتها وتخفيض وارداتها، إذ ينتج عن هذه السياسة ارتفاع في أثمان السّلع الأجنبية المستوردة عن أثمان مثيلاتها من السّلع المحلية مما يكسب هذه الأخيرة ميزة تنافسية من وجهة نظر المستهلكين المحليين، إضافة إلى تشجيع التصدير من خلال إكساب السّلع المحلية مزايا تنافسية سعرية في الخارج.

---

1 مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط/، 1996، ص151.

2 عبد الرشيد بن ديب، مرجع سابق، ص148.

3 بن شني عبد القادر، تسيير عمليات التجارة الدولية، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس في التّجارة الدّولية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم،2021-2022، ص30. متاح على موقع الجامعة: https://www.univ-mosta.dz/ ، اطلع عليه في فيفري 2025

2. الأدوات الكميّة لسياسات التجارة الخارجيّة

إلى جانب الأساليب السّعرية، فإنه توجد أساليب كمية وأخرى تنظيمية تستخدم كأدوات في السياسة التجارية. بالنسبة للأساليب الكمية هناك إجراءات تتعلق بالمنع ونظام الحصص وفرض تدابير تراخيص الاستيراد، حيث يكون فيها التأثير على التجارة الخارجية على أساس كمي.

أ. نظام الحصص

يقصد بنظام الحصص فرض قيود على الاستيراد خلال فترة زمنيّة محدّدة، بحيث تضع الدّولة الحد الأقصى للكميات والقيم المسموح باستيرادها أو تصديرها وقد تكون الحصص كمية أو قيمية. وقد تفضّل الدول إتباع نظام الحصص على نظام الرسوم الجمركية لأسباب، منها:[1]

- أنّ نظام الحصص يسمح بدخول السلع الأجنبية بغير أن تتعرض لرسم جمركي يمنعها، ولكنها تدخل فقط بمقدار الكمية المسموح بها.
- يحقق نقص الواردات بطريقة فعالة، فهو من هذه الناحية العمليّة أكثر فعالية من الرسوم التي تترك مجالا لاختيار الأفراد، ولذلك يعتبر نظام الحصص نوعا من الحظر الجزئي للواردات.
- يساعد بطريق عكسي على تشجيع الصادرات، إذ قد يحمل الدولة التي يضر بها نظام الحصص على السعي للاتفاق مع الدولة التي تأخذ به بتبادل المزايا فيما بينها، وقد يؤدي عندئذ بزيادة الصادرات مع الحد من الواردات إلى توازن الميزان التجاري.

ب. تراخيص الاستيراد

حيث يشترط هذا النظام حصول المستوردين مسبقا على ترخيص من الجهة الحكومية التي تقوم بالرقابة على الاستيراد. وقد يستعمل هذا النّظام في حالة عدم رغبة الدّولة في الإعلان عن حجم الحصّة لسبب أو لآخر، وفي هذه الحال فإنّها تحدّد مقدار الواردات عن طريق التراخيص المسلّمة للمستوردين، كما قد تلجأ الدّولة إلى هذا النّظام أيضا إذا ما رغبت في حماية الأسواق الوطنيّة من واردات بعض الدول. وفي هذه الحالة فإنها ترفض قبول طلب الترخيص متى كان خاصا بالمنتجات غير المرغوب فيها. والفكرة في نظام رخص الاستيراد هي منع الاندفاع على الواردات، فعندما ترى الدول قصور ما بيدها من عملة أجنبية مخصصة للشراء من الخارج أو إسرافا في استيراد سلعة معينة- وغالبا ما تكون سلعة ترفية-، فيمكنها عندئذ أن تفرض نظام الرخص وتمنع الإسراف في الاستيراد أو تحدد الاستيراد وتنظمه بقدر ضرورته، وتظهر أهمية ذلك عندما يتبع نظام الرخص بدون نظام الحصص، و لعل الفكرة الأساسية عندئذ هي جعل تجارة الواردات تابعة لتجارة الصادرات حتى لا يختل التوازن على نحو يمثل ضغطا على العملة الأجنبية، كما أن هذا النظام يحقق فكرة المساواة فيما بين المستوردين، فالجميع يتقدمون بطلباتهم إلى الهيئة التي تمنح التراخيص، وهذه توزع الرخص بينهم على وفق نشاط كل منهم فيما سبق.

1 خضراوي حفيظة، سياسة الاتحاد الأوروبي التجارية للسلع الزراعية وانعكاساتها على القطاع الزراعي الجزائري دراسة حالة منتج القمح خلال الفترة 2000-2014، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2019، ص33.

المبحث الثاني: الأنظمة الجمركية الاقتصادية ونظام المستودع الجمركي

مع توسع وتطور التجارة الخارجية، والعلاقات الدولية، أصبح من الضروري وجود طرق وقواعد لتسهيل التعامل، وقد سعت الجزائر إلى إيجاد أنظمة جمركية اقتصادية تتماشى مع التطور الاقتصادي والتي من خلالها يمكن حماية الاقتصاد وتطوره. في هذا المبحث نتناول هذه الأنظمة في المطلب الأول، في حين نخصص المطلبين الثاني والثّالث إلى الحديث عن نظام المستودع الجمركي والمستودع الجمركي العمومي باعتبار هذا الأخير محور دراستنا.

المطلب الأوّل: الأنظمة الجمركية الاقتصادية

المطلب الثّاني: نظام المستودع الجمركي

المطلب الثّالث: نظام المستودع الجمركي العمومي

المطلب الأول: الأنظمة الجمركية الاقتصادية

إنّ سعي الجزائر الحثيث لتجسيد عملية الانفتاح التجاري جعلها تتبنّى مجموعة من النّظم الجمركية التي تتوافق وسياستها التّجارية والاقتصادية، أين عمل المشرع على وضع ترسانة من النصوص التشريعية والتنظيمية للتعريف بها مع إبراز أهم مزاياها، وكذا مختلف التسهيلات التي تقدّمها في صالح المتعامل الاقتصادي.

فيما يلي، نقوم ببيان مفهوم الأنظمة الاقتصادية، والتسهيلات التي تمنحها هذه الأنظمة.

الفرع الأول :مفهوم الأنظمة الجمركية الاقتصادية

النظام الجمركي هو نظام تخضع له البضائع عند التصدير أو الاستيراد. ويمكن تعريف الأنظمة الجمركية بأنّها أنظمة تخضع لها البضاعة عند التصدير أو الاستيراد من خلال اخضاعها لإجراءات معينة، تختلف باختلاف النظام الجمركي الذي تخضع له البضاعة. حيث يوجد العديد من الأنظمة الجمركية.

حيث تنصّ المادّة 75 من قانون الجمارك على أنّه: " يعني التّصريح المفصّل الوثيقة المحرّرة وفقا للأشكال المنصوص عليها في أحكام هذا القانون والتي يبيّن المصرّح بواسطتها النّظام الجمركي المراد تحديده للبضائع. "

وبحسب نص هذه المادّة، يمكن التمييز بين نوعين من الأنظمة الجمركيّة: الأنظمة الجمركية ذات الطّابع النهائي، والأنظمة الجمركية الاقتصاديّة.

فيما يلي نقوم بتعريف الأنظمة الجمركية الاقتصادية –والتي يعد نظام المستودع الجمركي من بينها-، ثمّ نبيّن أهمّها، وخصائصها.

أولا: تعريف الأنظمة الجمركية الاقتصادية

عرف كلود بار وهنري تريمو هذه النّظم بأنّها: " أنظمة موجهة لتشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية (الإستراد والتصدير) ، عن طريق استعمال ميكانيزمات معينة تتغير حسب النشاط المعني، (وقف أو إعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية منح مسبق للمزايا الجبائية والمالية المتعلقة بالتصدير) ، ولا يمكن معرفة مردودها النهائي إلا إذا كانت البضاعة تتوفر على بعض الالتزامات التي تتغير حسب الأنظمة كذلك".[1]

وبالرّجوع إلى القانون الجمركي الجزائري، يمكن أن نستخلص تعريفا لها من خلال المادّة 75 مكرر1[2] بأنّها:" مجموعة من الأنظمة موجهة لتشجيع بعض الأنشطة الاقتصاديّة في التّجارة الخارجيّة، عن طريق استعمال إجراءات معينة ومنح تسهيلات للمتعامل الاقتصادي. تختلف هذه الاجراءات والتّسهيلات من نظام اقتصادي إلى آخر، وتتمثّل أساسا في تخزين البضائع وتحويلها واستعمالها أو تنقلها مع توقيف الضّرائب والرّسوم الجمركيّة وتوقيف تدابير الحظر والإجراءات الجمركية المتعلّقة بتطبيق واحتكار الدّولة للتجارة الخارجية".

أمّا مجموعة هذه الأنظمة فقد تضمنته المادة 75 مكرّر1 من قانون الجمارك، وهي واردة على سبيل الحصر كما يلي:

" تمكّن الأنظمة الجمركيّة الاقتصاديّة من تخزين البضائع وتحويلها واستعمالها أو تنقلها بتوقيف الحقوق الجمركيّة والرّسوم الدّاخليّة للاستهلاك وكذا كلّ الحقوق والرّسوم الأخرى، وتدابير الحظر ذات الطّابع الاقتصادي الخاضعة لها دون الإخلال بالأحكام السّارية المفعول في هذا المجال، وتتضمّن:

- نقل البضائع على طول السّاحل،
- الّنقل من مركبة إلى أخرى،
- العبور الجمركي،
- المستودعات الجمركيّة،
- المصانع الخاضعة للمراقبة الجمركيّة،
- القبول المؤقت،
- إعادة التّموين بالإعفاء،
-استرداد الرّسوم الجمركيّة،
- الّتصدير المؤقت،
- تصنيع البضائع للاستهلاك المحلي،
- بناء السّفن والطّائرات."

1 Claud. J. Berr et Henri TREMEAU, le droit douanier, 2 édition, PARIS, LGDJ ,1981, P 230.

2 أنظر المادة 75 - مكرر 1 من القانون رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق ل 21 يوليو سنة 1979 المتضمّن قانون الجمارك المعدّل والمتمّم. .الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11 ، السنة الرابعة والخمسون والمحدثة بالمادة 31 من القانون رقم17-04 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1438 هـ الموافق ل 16 فبراير سنة 2017 المعدّل والمتمّم لقانون الجمارك 79-07.

وأمّا البضائع التي يمكن لها أن تستفيد من هذه الأنظمة، –وكقاعدة عامّة-فإنّ جميع البضائع التي يمكن أن تكون موضوع تصريح مفصّل، يمكن كذلك أن تستفيد من نظام جمركي اقتصادي أو أكثر. في حين أنّ البضائع التي لا تجوز جمركتها وفقا للحالات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات الجمركية المعمولة بها، لا يجوز تلقائيا استفادتها من الأنظمة الجمركيّة الاقتصاديّة.

وهذا ما تضمّنته المادّة 116[1] من قانون الجمارك، على أنّه: " دون الإخلال بالأحكام التّشريعيّة في مجال القيود والاستثناءات الخاصّة بكل نظام من الأنظمة الجمركيّة الاقتصاديّة المذكورة في المادّة 75 مكرر1 من هذا القانون، تستثنى من الوضع تحت هذه الأنظمة البضائع المقيّدة أو المحظورة على أساس اعتبارات متعلّقة بالأخلاق أو النّظام العام أو الأمن العمومي أو النّظافة والصّحة العموميين، أو على اعتبارات بيطرية أو متعلقة بأمراض النباتات أو خاصة بحماية البراءات وعلامات التّصنيع وحقوق المؤلفين وحقوق إعادة الطّبع مهما كانت كميتها أو بلد منشئها أو بلد مصدرها أو بلد اتجاهها."

ثانيا: مزايا الأنظمة الجمركية الاقتصادية

ما أدى إلى ظهور هذه الأنظمة وتبنّيها في التّشريع الجمركي الجزائري هو الاستجابة للاحتياجات للمتعاملين الاقتصادين والتكفّل بانشغالاتهم من ناحية، ومن ناحية أخرى ظهرت كآلية لترقية التجارة الخارجية وتحقيق الأهداف الاقتصادية المتعلقة بتشجيع وترقية المنتجات المحلية، وكذا تشجيع وترقية الصّادرات الصّناعية خارج نطاق المحروقات. من بين العوامل التي ساعدت على ظهورها أيضا وتبنّيها في التشريعات الجمركية عموما هو عدم استقرار الوقائع الاقتصادية، وتنوعها وتعقيدها، وهو ما يدعو إلى ضرورة تبنّي تسهيلات قانونية وخلق إجراءات تتسّم بالمرونة بما يخدم ويتلاءم ومقتضيات التجارة الخارجية.

إنّ سعي المشرع الجزائري في كل مرة إلى تعديل واستحداث نظم جمركية اقتصادية جعلت من هذه الأخيرة تتمتع بمجموعة من الميزات، أهمّها ما يلي:

1. التّنوع الوظيفي

سهر المشرع على وضع نظم جمركية تتكيف والقوانين والشروط التي كرستها المؤسسات والمنظمّات الدولية، ليتجسد ذلك في التعديلات التي مست الآداءات الوظيفية لهذه الأنظمة لتصبح متميزة ومتوافقة مع متطلبات المتعامل الاقتصادي الذي يبحث دوما على النظام الذي يواكب متطلبات عملية جمركة بضاعته، حيث تبنى المشرع الجزائري مجموعة متنوعة من الأنظمة الاقتصادية[2] بتسهيلات ووظائف متنوعة، منها ماهي وظائف

1 أنظر المادة 116 من القانون رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق ل 21 يوليو سنة 1979 المتضمّن قانون الجمارك المعدّل والمتمّم. . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11 ، السنة الرابعة والخمسون، معدلة بالمادتين 8 من القانون رقم 98-10 المؤرخ في 22 غشت 1998 و54 من القانون رقم 17-04 المؤرخ في 16 فبراير 2017

2 أنظر المادة 75 - مكرر 1 من القانون رقم 79-07، مرجع سابق.

وتسهيلات تجارية كما هو الشأن في نظام القبول المؤقت[1]، ومنها ما هي وظائف وتسهيلات صناعية كما هو الشأن في نظام المصانع الخاضعة للمراقبة الجمركية، وأخرى ذات صلة بالنقل مثل نظام العبور الجمركي.[2]

2. المرونة في عمليات الجمركة

إنّ هذه النظم الجمركية تحمل في طياتها مرونة كبيرة في عمليات الجمركة بالنظر للتسهيلات التي تنفرد بها عن طريق التخفيف من الأعباء على المتعامل الاقتصادي، بتأجيل أو تعليق الحقوق والرسوم الجمركية إذ لا تستحق على الفور طالما أنها تحت الرقابة الجمركية إلى حين تحديد وجهتها، هذا ما يمكن المؤسسات من توفير مدخراتها لتغطية أغراض أخرى.

الفرع الثّاني: تسهيلات الأنظمة الجمركيّة الاقتصادية

إن المشرّع الجزائري قد وضع أنظمة جمركية تتناسب ونشاطات المؤسسات الصناعية والتجارية، بهدف المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني وكسر القيود لتحرير التجارة الخارجية، عن طريق وضع مجموعة من التسهيلات الجبائية، وأخرى إجرائية أثناء عمليات الجمركة.

أولا: التسهيلات الجبائية

لقد لعب التشريع الجمركي دورا كبيرا في هذا المجال بوضع سياسة داخلية هادفة إلى التخفيف من الأعباء الجبائية. تتمثل أهم هذه التسهيلات فيما يلي:

1. الامتيازات الجبائية الدّاخلية

إن المشرع عمل على وضع تفضيلات تخص كل نظام جمركي على حده تتراوح بين الإعفاء والتخفيض وإلغاء للحقوق والرسوم الجمركية ، وذلك بهدف التشجيع على الاستيراد والتّصدير، حيث خفض من التكاليف خاصة أثناء استيراد السلع و المواد التي توجد في السوق الوطنية، بل أقر في بعض الحالات عدم فرض الرسوم و الحقوق الجمركية نهائيا حتى يجعل من الإنتاج الوطني أقل تكلفة .فبالرجوع لنظام إعادة التموين بالإعفاء أصبح يسمح للمؤسسات باستيراد البضائع مع إعفائها من الحقوق والرّسوم قصد وضعها للاستهلاك في السوق الداخلية، إذ يعتبر نظاما فعالا، بفضله يتم التخفيض من الأعباء وتكاليف الإنتاج وأعباء التمويل . هذا الإعفاء مس كذلك الرسوم والحقوق التي تدخل في دائرة نظام النقل على طول الساحل وتلك البضائع المنتجة بالمصانع الخاضعة للمراقبة الجمركية وفق المادة167 من قانون الجمارك،

---

1 عرفته المادة 174 من قانون 79-07 المتضمن قانون الجمارك المعدل والمتمم ":على أنه ذلك النظام الجمركي الذي يسمح بأن تقبل في الإقليم الجمركي البضائع المستوردة لغرض معين والمعدة لغرض إعادة التصدير خلال مدة معينة مع وقف الحقوق والرسوم ودون تطبيق المحظورات ذات الطابع الإقتصادي". محدث بالمادة 77 من القانون رقم 17-04 المؤرخ في 16 فبراير 2017 المعدل والمتمم لقانون الجمارك الجزائري.

2 عرفته المادة 125 من القانون الجمركي الجزائري بأنه: " ذلك النظام الجمركي الذي توضع فيه البضائع تحت المراقبة الجمركية المنقولة في نفس دائرة اختصاص نفس المكتب أو من مكتب جمركي إلى مكتب جمركي آخر برا أو جوا مع وقف الحقوق والرسوم وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي ." أنظر المواد من125 إلى 128 مكرر 1 من قانون الجمارك الجزائري المعدّل والمتمّم، المرجع نفسه.

أما فيما يتعلق بنظام العبور الجمركي فإن وضع البضائع تحت المراقبة الجمركية يؤدي لاتخاذ تدابير وقف الحقوق والرسوم هذا ما نصت عليه المادة 125[1] من قانون الجمارك. كما يظهر بوضوح طابع الامتياز الجبائي من خلال نظام المستودع الجمركي أين يتم تعليق دفع للحقوق أو الرسوم الجمركية مادامت البضائع في المستودع لأنّ الدفع يشترط فقط عند الخروج، مما يبقي المخزونات تحت تصرف المؤسسات في أيّ وقت تريد استعمالها.

2. الامتيازات الجبائية في إطار الاتفاقيات الدولية

بهدف التشجيع على الانفتاح التجاري تمّ إقرار مبدأ الإعفاء الكلي أو الجزئي من الحقوق والرسوم الجمركية في إطار الاتفاقيات التفضيلية الثنائية أو المتعددة الأطراف.

نخص بالذكر في هذا الإطار اتفاقية تيسير المبادلات التجارية بين الدول العربية في أوت 2004. وفي سنة 2007 أعلن رئيس القمة الاقتصادية والاجتماعية بالرياض الانضمام رسميا لهذه المنطقة، كخطوة نحو الوحدة الاقتصادية العربية، وكوسيلة لتعزيز التنمية العربية الشاملة. وتقدّمت الجزائر بملف الانضمام لمنطقة التجارة العربية الكبرى لدى الأمانة العامة للجماعة العربية في 31 ديسمبر 2008، وابتداء من 01 جانفي 2009 أصبحت المبادلات التّجارية بين الجزائر والبلدان العربية أعضاء المنطقة تستفيد من الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية.[2]

كما عملت الجزائر على الانضمام للاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة مع المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء وهذا بتاريخ 2002/04/22 في فالنسيا، ومن بين أهداف الاتفاقية العمل على توسيع التبادلات وضمان تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الطرفين وتحديد شروط التّحرير التدريجي للمبادلات الخاصة للسلع والخدمات ورؤوس الأموال، وقد تمت المصادقة على هذا الاتفاق بموجب المرسوم الرئاسي المؤرخ في2005/04/27.[3]

ثانيا: التسهيلات الإجرائية

تتمثّل التسهيلات الإجرائية بوجه عام فيما تضمنته المادة 75 مكرّر من قانون الجمارك، حيث تنص على أنّ الأنظمة الجمركيّة الاقتصاديّة تمكّن من تخزين البضائع وتحويلها واستعمالها أو تنقلها بتوقيف الحقوق

---

1 المادة 125 من القانون 79-07 المتضمن قانون الجمارك المعدل والمتمم، مرجع سابق.

2 عدة محمد، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة تحليلية قياسية للفترة الممتدة بين 1990 و 2022. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د ، تخصص مالية وتجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2022- 2023، ص183

3المرسوم الرئاسي رقم 05- 159 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1426هـ الموافق ل 27 أبريل سنة 2005، يتضمن التصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية من جهة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 31، سنة 2005، متاح على الرابط:
https://www.commerce.gov.dz/reglementation/decret-presidentiel-n-deg-05-159

الجمركيّة والرّسوم الدّاخليّة للاستهلاك وكذا كلّ الحقوق والرّسوم الأخرى، وتدابير الحظر ذات الطّابع الاقتصادي الخاضعة لها دون الإخلال بالأحكام السّارية المفعول في هذا المجال.

المطلب الثاني: نظام المستودع الجمركي

يعد نظام المستودع الجمركي أحد أهم الأنظمة الجمركية الاقتصادية لما يمنحه من مزايا وتسهيلات للمتعاملين الاقتصادين ولإدارة الجمارك أيضا. فيما يلي نقوم بتعريف هذا النظام وبيان مختلف أنواعه، وأهم التسهيلات التي يقدّمها.

الفرع الأوّل: تعريف المستودع الجمركي

المستودع الجمركي بحسب المادة 129 من القانون الجمركي الجزائري هو النظام الجمركي الذي يسمح بتخزين البضائع، تحت المراقبة الجمركية، في المحلات المعتمدة من طرف إدارة الجمارك، وذلك مع وقف دفع الحقوق والرسوم وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي.

الفرع الثّاني: أنواع المستودع الجمركي

توجد ثلاثة أنواع من المستودعات الجمركية، هي المستودعات العمومية، المستودعات الخاصّة، والمستودعات الصناعية. وقد نظّمت أحكامها، المواد من 129 إلى 172.

الشكل رقم1: أنواع المستودعات الجمركية في القانون الجمركي الجزائري

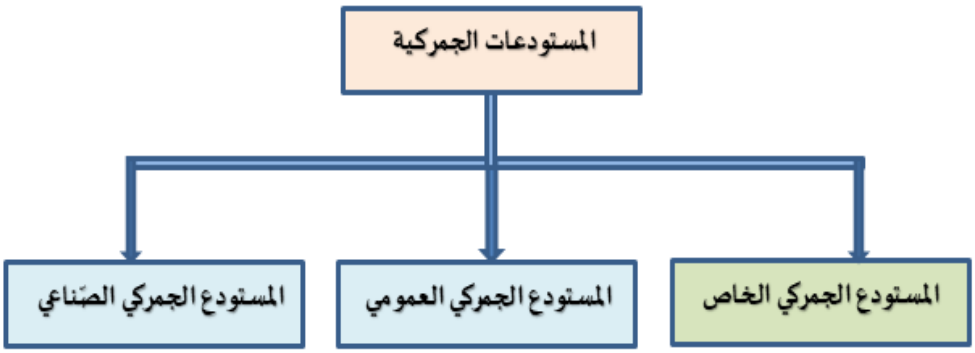

من إعداد الطّلبة، اعتمادا على المادّة 129 [1]من قانون الجمارك الجزائري

أوّلا: المستودعات الجمركية العمومية

المستودع العمومي يكون مفتوحا لإيداع مختلف البضائع ما لم تكن محضورة (تلك المستثناة تطبيقا للمادة 116[2] من القانون الجمركي الجزائري). يسمّى المستودع العمومي مستودعا خصوصيا المستودع العمومي

1 المادة 129 من القانون رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق ل 21 يوليو سنة 1979 المتضمّن قانون الجمارك المعدّل والمتمّم. . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11 ، السنة الرابعة والخمسون، معدلة بالمادة 8 من القانون رقم 98-10 المؤرخ في 22 غشت 1998، المعدل والمتمم لقانون الجمارك الجزائري.

2 المادة 116 من القانون رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق ل 21 يوليو سنة 1979 المتضمّن قانون الجمارك المعدّل والمتمّم. المرجع نفسه.

المعدّ لتخزين البضائع التي يشكل وجودها في المستودع العمومي خطرا أو التي من شانها أن تفسد نوعية البضائع الأخرى، والبضائع التي يتطلب حفظها تجهيزات خاصة. [1]

ثانيا: المستودعات الجمركية الخاصّة

بخلاف المستودع العام، يمنح المستودع الخاص لكل شخص طبيعي أو معنوي لاستعماله_الحصري، عندما تبرره الضّرورات الاقتصادية، من أجل إيداع البضائع المرتبطة بنشاطه وذلك في انتظار إلحاقها بنظام جمركي آخرمرخص به.

وكأصل عام، لا يمكن إنشاء المستودع الجمركي الخاص إلا في النواحي المحاذية لمكتب جمركي. ويمكن أن يرخص استثناء، بإنشاء المستودع الجمركي الخاص خارج هذه النواحي عندما تبرر الظروف ذلك.

كما أنّ المستودع الخاص يسمّى مستودعا خصوصيا عندما يخصّص لتخزين بضائع يستلزم حفظها منشآت خاصة. [2]

أمّا المستفيدون من نظام المستودع الخاص، فيرخص به عن طريق قرار المدير العام للجمارك بعد إتمام كل الإجراءات كالاستجابة لكافة الشروط المتعمقة بالبناء والتهيئة، مع تقديم كافة الوثائق التي تثبت ذلك، وتكون هذه المستودعات في مخازن المودع وتحت مسؤوليته.[3]

ثالثا: المستودعات الصّناعيّة

المستودع الصّناعي هو مساحة خاضعة لمراقبة إدارة الجمارك، يرخّص بها لمؤسسة ما من أجل تهيئة البضائع المعدّة للإنتاج قصد التّصدير، مع وقف الحقوق والرّسوم التي تخضع لها هذه البضائع. (م 160 ق ج ج)

والبضائع التي يمكن أن تهيّأ ضمن نظام المستودع الصّناعي، هي نفس البضائع والمنتجات والشرّوط المعتبرة في نظام القبول المؤقت. (م161 ق ج ج).

الفرع الثّالث: التّسهيلات التي يمنحها نظام المستودع الجمركي

إنّ نظام المستودع الجمركي يمنح مجموعة من التسهيلات للمتعاملين الاقتصاديين، ولإدارة الجمارك أيضا. تتمثل أهم هذه التسهيلات فيما يلي:

- توفير مكان آمن لتخزين وحفظ البضائع المستوردة والمعدة للتصدير.

1 المادة 139 من القانون رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق ل 21 يوليو سنة 1979 المتضمّن قانون الجمارك المعدّل والمتمّم. . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11 ، السنة الرابعة والخمسون.

2 المادة 154 من القانون رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق ل 21 يوليو سنة 1979 المتضمّن قانون الجمارك المعدّل والمتمّم. المرجع نفسه.

3 المادة 154 من قانون الجمارك الجزائري، المرجع نفسه.

- تعليق تطبيق التعريفة الجمركية وإجراءات الرقابة على التجارة الخارجية مثل إجراءات الجباية العامة والحضر الجزئي أو الكلّي، المطبقة على حركة دخول وخروج البضائع عبر الحدود.[1]
- السماح بإجراء تعديلات بسيطة على البضاعة كالتغليف، التوضيب، الحفظ، وضع ملصقات المنتوج .
- في حالة توجيه البضاعة نحو التصدير تعفى من دفع الحقوق أو الرسوم الجمركية.
- قرب البضاعة من المصنع وبالتالي اختزال التكاليف اللوجستية.
- ربح تكاليف النقل، الصيانة، والتأمين.
- تجنب التمويل البنكي لدفع الحقوق والرسوم الجمركية، وبالتالي اقتصاد تكاليف الفائدة وخدمة الدين.
- يساعد على انتهاز فرص الحسومات والتخفيضات والتفاوض عند استراد كميات كبيرة.
- تبسيط إجراءات الجمركة فيما يخص التصريح الجمركي، حيث يسمح هذا النظام بتقديم تصريح غير كامل " تصريح مؤقت "بشرط تحرير تعهد بتقديم لاحقا الوثائق الناقصة أو استكمال هذا التصريح في الآجال المحددة من طرف إدارة الجمارك، وأضفى المشرع مرونة كبيرة فيما يخص التصريحات ذات القابلية للتعديل في حالة التصريح المسبق إلى غاية وصول البضاعة أين منح للمصرح الوقت اللازم لتقصي المعلومات الخاصة بها، إذ يمكن له إلغاء التصريح وفق الحالات التي حددها القانون سواء في مرحلة الاستيراد أو التصدير وهذا ما تضمنته المادة 89 مكرر من قانون الجمارك[(2)] ولإعطاء أكثر سرعة لعملية الجمركة اعتمد المشرع وسيلة اكتتاب التصريحات بالطريق الإلكتروني وهذا يعد في صالح المتعامل الاقتصادي وفق المادة 91 مكرر من قانون الجمارك.[3]
- اعتماد الرواق الأخضر: (le circuit vert)، ما يسمح بالرفع الفوري للبضائع من طرف المتعاملين الاقتصاديين بعد إيداع التصريح المفصل وهذا دون إجراء الرقابة السابقة للبضائع غير أن هذه الرقابة لم تلغ بصفة نهائية، بل تحولت من رقابة سابقة إلى لاحقة بهدف عقلنتها وجعلها ذات فعالية أكثر. كل هذا في إطار تسريع إجراءات الجمركة،[4] ومن أهم شروط الاستفادة من امتيازات هذا الرواق لابد من امتلاك المستفيد منه محاسبة تحليلية شفافة إلى جانب التمتع بسيرة جبائية حسنة، مع الأخذ بعين الاعتبار منشأ البضاعة ومدى حساسيتها للغش والتهريب.[5]

1 Ksouri, Idir. les régimes douaniers. Alger: Bertie édition, 2014.

2 انظر المادة 89 - مكرر من القانون79-07 المتضمن قانون الجمارك الجزائري المعدل والمتمم، مرجع سابق.

3 انظر المادة 91 - مكرر من القانون رقم 79-07، المرجع نفسه.

4 عروج عبد الباسط، أثر التسهيلات الجمركية على أداء المؤسسات في ظل العلاقة بين- المؤسسة والجمارك، مذكرة ماجستير علوم اقتصادية وعلوم التسيير فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر،2008 - 2009، ص. 38

5 زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق(حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005 - 2006 ، ص 389.

المطلب الثّالث: نظام المستودع الجمركي العمومي

المستودع الجمركي العمومي، كما سبق وذكرنا هو أحد أنواع المستودعات الجمركية، بحيث مفتوحا لإيداع مختلف البضائع ما لم تكن محضورة. فيما يلي نقوم ببيان هذه البضائع، ومدّة مكوثها في هذا النّوع من المستودعات الجمركية.

الفرع الأوّل: البضائع المقبولة في المستودع الجمركي العمومي

تنص المادّة 129 مكرر 1 من القانون الجمركي الجزائري على أنّ البضائع التي تقبل في نظام المستودع الجمركي هي البضائع غير المحضورة على أساس اعتبارات الأخلاق أو النّظام العام، وباقي الاعتبارات المذكورة في المادّة 116 من قانون الجمارك، والتي تكون:

أ) -مستوردة أو موضوعة تحت نظام جمركي اقتصادي آخر،

ب) -البضائع والأكياس والحاويات الأخرى المتأتيّة من السّوق الدّاخليّة والموجهة للاستعمال في عمليات معالجة البضائع المذكورة في الفقرة أ،

ج) -البضائع المتأتية من السّوق الداخلية والموجهة للتصدير والمعينة بقرارات مشتركة بين الوزير المكلف بالمالية والوزراء المعنيين،

د) -البضائع المستوردة من طرف متعاملين غير مقيمين والموجّهة للوضع تحت أنظمة جمركية مرخص بها.

غير أنّه – وفضلا عن الاستثناءات الواردة في المادّة 116-يمكن أن تستثنى بضائع أخرى من نظام المستودع بقرار من الوزير المكلّف بالماليّة، وبعد مشورة الوزير المكلّف بالتّجارة، والوزراء المعنيين إذا اقتضى الأمر. وهذا ما تضمّنته المادّة 130 من قانون الجمارك الجزائري.

الفرع الثّاني: مدّة مكوث البضائع في المستودع الجمركي العمومي

يمكن أن تمكث البضائع في المستودع العمومي مدّة سنة كاملة قابلة للتمديد بمدّة لا يمكنها أن تتجاوز سنة واحدة، شريطة أن تكون البضائع في حالة جيّدة، وأن تبرّر الظّروف ذلك [1]. وهذا ما لا يمكن حدوثه في الموانئ والمطارات.

مع الإشارة إلى أنّه وقبل انتهاء المهلة القانونية، يجب على المودع تعيين نظام جمركي آخر للبضائع [2]. ولا يتم تحويل البضائع إلى مستودع جمركي آخر إلّا بناء على رخصة من إدارة الجمارك، تحت نظام العبور. ولا يمكن أن ينتج عن هذا التحويل تمديد المدّة القانونية. [3]

1 انظر المادة 132 من القانون 79-07، المتضمن قانون الجمارك الجزائري المعدل والمتمم، مرجع سابق.

2 انظر المادة 133 من القانون 79-07، المرجع نفسه

3 انظر المادة 135 من القانون79-07 ، المرجع نفسه.

وفي حال لم يقم المودع بتعيين نظام أخر للبضائع بعد انتهاء المدّة القانونية المسموحة، يقع التنبيه على المودع قصد تعيين نظام جمركي مرخص به وإذا بقي الإعذار بدون أثر خلال مدّة خمسة وأربعين (45) يوما، تقوم إدارة الجمارك ببيع البضائع ضمن نفس الشّروط التي تنظم بيع البضائع رهن الإيداع.[1]

المبحث الثّالث: الدّراسات السّابقة

تُعد الدراسات السابقة مرجعًا مهمًا لفهم الإطار العلمي لموضوع البحث، إذ تسمح بتحديد ما تم إنجازه من قبل، وتسليط الضوء على الثغرات المعرفية التي يسعى هذا البحث لمعالجتها. في هذا المبحث، نستعرض أبرز الدراسات التي تناولت نظام المستودع الجمركي أو التجارة الخارجية، بهدف المقارنة واستخلاص العناصر المشتركة والمتميزة بينها وبين دراستنا الحالية.

المطلب الأول: الرّسائل الجامعية

في مرحلة مبكرة من البحث، قمنا بالبحث عن الرسائل الجامعية ذات الصّلة والقريبة من موضوع بحثنا. من بين هذه الرسائل نذكر ما يلي:

أولا: دراسة إيمان عابد وهاجر ثليجان[2]

بعنوان **"دور نظام المستودع الجمركي في ترقية التّجارة الخارجية في الجزائر في الفترة 2023- 2013- دراسة حالة شركة كوندور-"**، مذكرة ماستر في العلوم التّجارية، تخصص مالية وتجارة دولية. جامعة محمد البشري الابراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، السنة الدراسية 2023-2024.
هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور نظام المستودع الجمركي في ترقية التّجارة الخارجية في الجزائر. ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي. ومن خلال الدّراسة الميدانية للموضوع على مستوى شركة كوندور الكترونيك وكذا مفتشية أقسام الجمارك برج بوعريريج.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أنّ نظام المستودع الجمركي يساهم في عملية تطوير ورفع الإنتاجية المحلية والتّصنيع من خلال تقديم تسهيلات للمتعاملين الاقتصاديين وكذا تعزيز منافسة الشركات المحلية في الأسواق الدّولية، وهو ما يؤدي إلى ترقية التّجارة الخارجية.

تم تقسيم الدراسة الميدانية إلى مبحثين. تم التعريف بمفتشية أقسام الجمارك في المبحث الأوّل، والتطرق إلى دور نظام المستودع الجمركي في شركة كوندور في المبحث الثّاني.

---

1 انظر المادة 133 من القانون79-07 المتضمن قانون الجمارك الجزائري المعدل والمتمم، مرجع سابق.

2 إيمان عابد وهاجر ثليجان، دور نظام المستودع الجمركي في ترقية التّجارة الخارجية في الجزائر في الفترة 2023- 2013-دراسة حالة شركة كوندور-"، مذكرة ماستر في العلوم التّجارية، تخصص مالية وتجارة دولية. جامعة محمد البشري الابراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، السنة الدراسية 2023-2024.

ورغم إشارة الباحثتين إلى اعتماد المقابلة في الدراسة الميدانية، إلّا أنّ ما تمّ تسجيله كملاحظة حول هذه الدراسة هو عدم وضوح المنهجية المتبعة والأدوات المعتمدة في جمع المعلومات وتحليلها. وهو ما حاولنا توضيحه بالتفصيل في هذه الدراسة، باعتبار المنهجية العلمية هي الركيزة الأساسية في أي بحث علمي.

كذلك فإنّ الباحثتين قامتا إجراء الدراسة الميدانية على مستوى المستودع الجمركي الخاص بشركة كوندور. في حين أننّا قمنا في هذه الدراسة بإجراء الدراسة الميدانية على مستوى المستودع العمومي الخاضع للرقابة الجمركية، والمستودع العمومي بخلاف المستودع الخاص، هو مفتوح لمختلف المتعاملين الاقتصادين والبضائع وليس مخصّصا لبضاعة معينة فقط، ومتعامل اقتصادي واحد فقط.

وبالرغم من هذه النقائص، فقد ساعدتنا هذه الدراسة السابقة في ضبط إشكالية البحث، وتحديد أهدافنا من الدّراسة.

ثانيا: دراسة خنفوس توفيق المدني، ومحمد عمر[1]

وهي دراسة بعنوان: **" الأنظمة الاقتصادية الجمركية ودورها في ترقية التّجارة الخارجية"**، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص قانون عام اقتصادي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، السنة الدراسية 2021-2022.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور الأنظمة الجمركية الاقتصادية في ترقية التجارة الخارجية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى نتائج نراها عامّة، أهمها أنّ الأنظمة الجمركية الاقتصادية تعمل على تنظيم وتنمية المبادلات التّجارية الدّولية. وأنّ الجمارك تلعب دورا محوريا على المستوى الدّولي في تطبيق القانون الجمركي المرتبط بالتجارة الخارجية.

تمّ تقسيم الدراسة إلى فصلين. تناولت في الفصل الأول التجارة الخارجية في ظل التكتلات الدولية من خلال بيان مفهوم التجارة الخارجية، عرض نظريات التجارة الخارجية، والحديث عن منظمة التجارة العالمية. أما في الفصل الثاني فقد تم الحديث عن ارتباط التجارة الخارجية بالآليات الجمركية، من خلال التطرق لماهية الأنظمة الجمركية الاقتصادية، وبيان انعكاساتها الصناعية على التّجارة الخارجية.

ما لاحظناه حول هذه المذكرة هو أنّها تناولت مختلف الأنظمة الجمركية الاقتصادية، ولم تتناول نظام المستودع الجمركي بشكل مستقل. كما أنّها تناولت الإشكالية بنوع من العمومية، في ظل غياب دراسة ميدانية تطبيقية، تساعد في بناء أحكام موضوعية مبنية أساسا على جمع البيانات وتحليلها واستخلاص نتائج وإجابات منها.

1 خنفوس توفيق المدني، ومحمد عمر، الأنظمة الاقتصادية الجمركية ودورها في ترقية التّجارة الخارجية، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص قانون عام اقتصادي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، السنة الدراسية 2021-2022.

المطلب الثّاني: المقالات العلميّة

إلى جانب الرسائل العلمية، قمنا أيضا بالبحث في المجلات العلمية المحكمة، حيث تنشر أحدث المقالات العلمية. من بين المقالات التي اعتمدنا عليها كدراسات سابقة نذكر ما يلي:

أولا: دراسة عيسى مداوي خير الدين، وفارس فوضيل[1]

عبارة عن مقال علمي بعنوان" **دور المستودع الجمركي في دعم تنافسية المؤسّسات والتصدير-دراسة حالة شركة أفريكافي-**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 05 ، العدد02، السنة2021.

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أهمية المستودع الجمركي لدعم تنافسية المؤسّسات كحافز جبائي ولوجيستي. وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج إيجابية توضّح نصيب استغلال المستودع الجمركي في تعزيز مكانة المؤسسات في السوق المحلي وحتى الأجنبي، وبالتالي رفع قدرتها التنافسية.

تناول المقال بداية بيان ماهية تنافسية المؤسسات، ثمّ التعريف بالمستودع الجمركي لشركة أفريكافي، باعتباره مكان الدراسة التطبيقية، وعرض نتائج المقابلة.

ساعدتنا هذه الدراسة في بناء تصور عام حول منهجية الدراسة واختيار المقابلة كأداة لجمع البيانات. إلا أنّها دراسة أجريت على مستوى مستودع جمركي خاص وليس عمومي، كما أنّها هدفت إلى إبراز دور المستودع الجمركي الخاص في تعزيز تنافسية المؤسسات، وهذا بخلاف دراستنا التي هدفنا من خلالها إلى معرفة واستطلاع كيفية مساهمة المستودع الجمركي العمومي في دعم التجارة الخارجية.

ثانيا: دراسة عبد القادر شاطري وطالب محمد كريم [2]

وهو مقال بعنوان: **و اقع النّظم الجمركية الاقتصادية في الجز ائربين سياسة الانفتاح التجاري ومنافذ للغش الجمركي.** مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 09، العدد 04، السنة 2024.

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء إلى أي مدى وازن المشرع الجزائري بين الامتيازات التي تمنحها الأنظمة الجمركية الاقتصادية، وآليات الكشف عن أساليب الغش الجمركي التي تستغل المنافذ والتسهيلات التي تتيحها هذه الأنظمة.

---

1 عيسى مداوي خير الدين، وفارس فوضيل، دور المستودع الجمركي في دعم تنافسية المؤسّسات والتصدير-دراسة حالة شركة أفريكافي-، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد02، السنة 2021.

2 عبد القادر شاطري وطالب محمد كريم، واقع النّظم الجمركية الاقتصادية في الجزائر بين سياسة الانفتاح التجاري ومنافذ للغش الجمركي. مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 09، العدد 04، السنة 2024.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمّها أنّ التسهيلات والمرونة التي تمنحها الأنظمة الجمركية الاقتصادية تشكل أرضية وبيئة خصبة للغش الجمركي، من خلال استعمال هذه الأنظمة في التحايل على قواعد وأحكا، م القانون الجمركي. كالتملص من تسديد الحقوق والرسوم الجمركية مثلا. وهو مادعى الباحثين إلى التأكيد على ضرورة تدخل المشرّع الجزائري في كل مرة بتعديل النصوص التي تنظّم هذه الأنظمة وخلق آليات وقاية ورقابة موازية.

ما لاحظناه حول هذه الدراسة أنّها دراسة نظرية تحليلية بحتة، تفتقر إلى دراسة ميدانية تعضّد النتائج المتوصّل إليها. حيث تناولت في المبحث الأوّل مفهوم النّظم الجمركية الاقتصادية والغش الجمركي. وفي حاولت من خلال المبحث الثاني، بيان الغش الجمركي في النظم الجمركية الاقتصادية وآليات الكشف عنه.

خلاصة الفصل الأول

حاولنا في هذا الفصل بناء قاعدة نظرية لفهم موضوع الدراسة، حيث تناول في بدايته مفهوم التجارة الخارجية، محددّين أهميتها في دعم الاقتصاد الوطني من خلال توسيع نطاق التبادل التجاري، وجلب العملة الصعبة، وزيادة التنافسية الدولية. كما تطرقنا إلى مختلف سياسات التجارة الخارجية، الحماية التجارية منها والتحريرية، مع توضيح أهدافها وأدواتها التنظيمية والسعرية والكمية.

ثم انتقلنا بعد ذلك إلى الحديث الأنظمة الجمركية الاقتصادية، باعتبارها أدوات فعّالة لتنفيذ السياسات التجارية المتبناة، وركزنا بشكل خاص على نظام المستودع الجمركي، بمختلف أنواعه (العمومي، الخاص، الصناعي)، وأهم المزايا والتسهيلات التي يوفرها للمتعاملين الاقتصاديين. باعتباره محور دراستنا.

في الأخير قمنا بعرض لأهم الدراسات السابقة ذات الصّلة بموضوع بحثنا، والتي ساهمت في توجيه البحث الحالي وتحديد الفجوات العلمية التي يسعى إلى معالجتها، مع إبراز أوجه التشابه والاختلاف في المقاربات والمنهجيات.

الفصل الثّاني:

الدّراسة الميدانية بالمستودع العمومي الخاضع للرقابة الجمركية ببرج بوعريريج

تمهيد

بعد أن تناولنا لأهم المفاهيم النظيرين المتعلقة بموضوع البحث، انتقلنا في هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي للدراسة، حيث عملنا على التحقق من صدق الفرضيات التي قمنا بصياغتها سابقا، كإجابات عن الأسئلة الفرعية للدراسة. والتي من شأنها الإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث، والمتمثّلة في استقصاء كيف يساهم نظام المستودع الجمركي في دعم التّجارة الخارجية في الجزائر.

وكما سبق وبيّنا في الفصل النّظري، فإنّه توجد ثلاثة أنواع للمستودعات الجمركية الخاضعة للرقابة الجمركية: المستودعات العمومية، المستودعات الخاصّة والمستودعات الصناعية. وقد قمنا بإجراء الدراسة الميدانية في مستودع عمومي خاضع للرقابة الجمركية.

في هذا الفصل سنقوم بالتعريف بمكان الدّراسة بالتفصيل، ثم بيان المنهجية المعتمدة والأدوات المستعملة في جمع البيانات وتحليلها، للوصول إلى إجابات علمية وأحكام موضوعية.

هذا الفصل يتضمّن أيضا عرضًا مفصّلاً للإجابات التي تم جمعها خلال المقابلة الميدانية، مع تحليلها ومناقشتها في ضوء الإشكالية المطروحة وتساؤلات الدراسة، بما يسمح بتقييم فعلي لدور المستودع العمومي في دعم التجارة الخارجية، واستنتاج كيفية مساهمته في دعم عمليات التجارة الخارجية.

المبحث الأول: التعريف بمكان الدراسة الميدانية
المبحث الثاني: المنهجية المتبعة والأدوات المعتمدة في الدراسة
المبحث الثّالث: عرض، تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

المبحث الأول: التّعريف بمكان الدّراسة الميدانية

تمّ أجراء الدراسة الميدانية بالمستودع العمومي الخاضع للرقابة الجمركية ببرج بوعريريج. والذي يتم استغلاله من طرف شركة خاصّة هي شركة الشرق للوجستيك وخدمات المستودع Compagnie de l'Est de Logistique et des Services d'Entrepôt (C.E.L.S.E)

وعليه، سنقوم في هذا المبحث بالتّعريف بالمديرية العامّة للجمارك، في المطلب الأول، باعتبارها الجهة التابعة لها مفتشية أقسام الجمارك ببرج بوعريريج، والتي يخضع لرقابتها المستودع العمومي محل الدّراسة. ثمّ نعرض في المطلب الثّاني الهيكل التنظيمي لمفتشية أقسام الجمارك ببرج بوعريريج، وفي المطلب الثالث نعرّف بشركة النّقل المستغلة للمستودع تحت رقابة الجمارك.

المطلب الأول: التعريف بالمديرية العامة للجمارك.
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمفتشية أقسام الجمارك برج بوعريريج.
المطلب الثّالث: التعريف بالمؤسّسة المستغلة للمستودع العمومي.

المطلب الأوّل :التعريف بالمديرية العامّة للجمارك

نتعرّض فيما يلي للتّعريف بالمديرية العامّة للجمارك من خلال إعطاء لمحة عامّة عنها، وعن هيكلها التّنظيمي، بالإضافة إلى بيان المهام المنوطة بها. وهذا بالاعتماد أساسا على الموقع الإلكتروني الرّسمي للمديرية العامّة للجمارك، والمعلومات المقدّمة خلال الزّيارة الميدانية لمكتب مفتشيّة أقسام الجمارك المتواجد على مستوى المستودع العمومي الخاضع للرّقابة الجمركيّة ببرج بوعريريج.

- الفرع الأوّل: لمحة عامّة عن المديرية العامة للجمارك.
- الفرع الثاني: التعريف بمفتشية أقسام الجمارك ببرج بوعريريج
- الفرع الثّالث: مهام المديرية العامّة للجمارك.

الفرع الأوّل :لمحة عامّة عن المديرية العامّة للجمارك

المديرية العامة للجمارك في الجزائر هي هيئة حكومية مركزية مسؤولة عن تنظيم وإدارة شؤون الجمارك في البلاد. تعنى بتطبيق القوانين واللوائح الجمركية لضمان الامتثال والشفافية في العمليات التجارية عبر الحدود.

وهي جهاز مراقبة تعمل على تطبيق القوانين ومحاربة الغش كما تعتبر هيئة من الهيئات الحكومية التابعة لوزارة المالية، حيث تمثل إحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدولة لحماية وخدمة الاقتصاد الوطني، وكذا الدور الذي تلعبه في مراقبة التجارة الخارجية.

فهي عبارة عن إدارة عمومية تسهر على تطبيق التشريع الخاص بالتجارة الخارجية عند الاستيراد والتصدير. وتعدّ إدارة الجمارك أداة فعّالة لضبط الاقتصاد بصفة عامة، وضبط التجارة الخارجية بصفة خاصة، كما تسهر بكامل أعضائها على تطبيق القوانين واحترام التشريعات التي تضم المبادلات الاقتصادية وتحركات الأشخاص ووسائل النقل البرية والبحرية وكذا الجوية من وإلى الخارج.

الفرع الثّاني :الهيكل التنظيمي للجمارك

الشكل رقم 2 : الهيكل التنظيمي للمديرية العامّة للجمارك

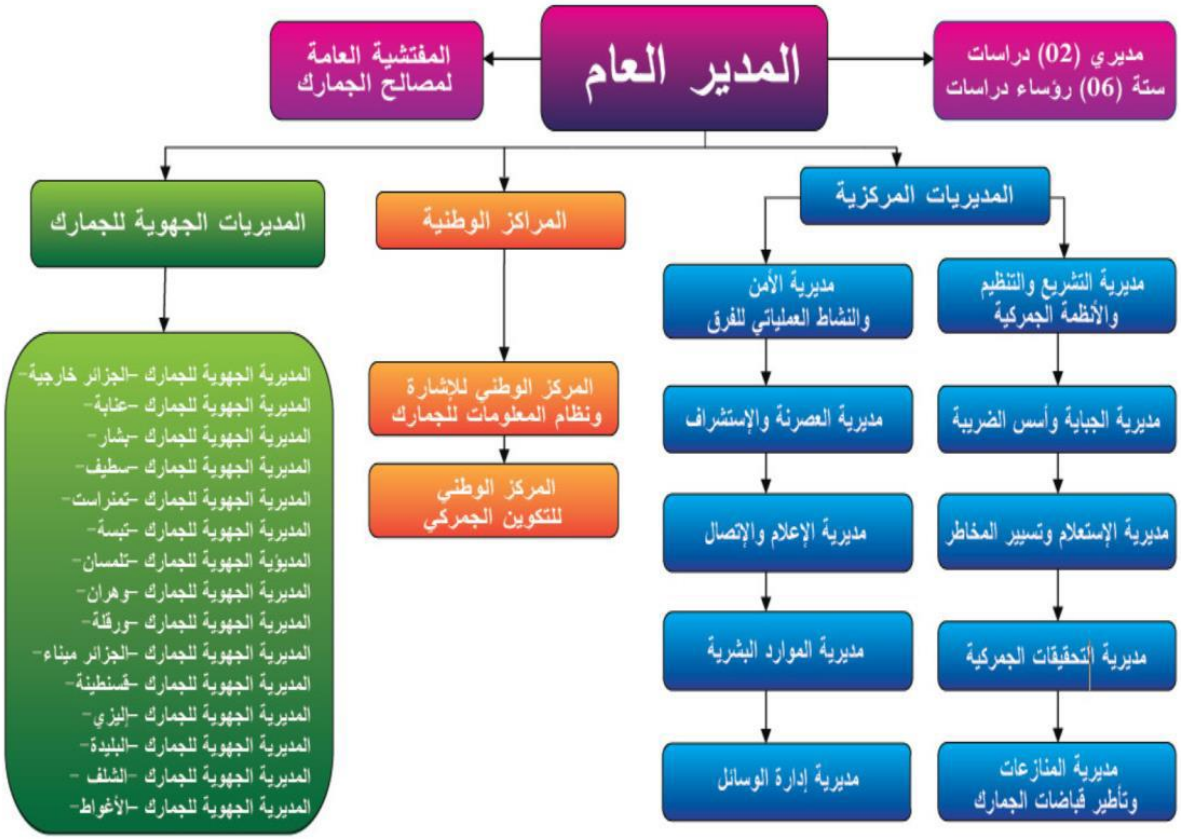

المصدر :الموقع الإلكتروني الرسمي للمديرية العامّة للجمارك[1]

1 تمّ إعداد المخطط اعتمادا على المرسوم التنفيذي رقم 17 - 90 مؤرخ في 23 جمادى الأولى عام 1438 هـ الموافق ل 20 فبراير سنة 2017 ، يتضمّن تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامّة للجمارك وصلاحياتها . الهيكل التنظيمي متاح على الرابط:

https://www.douane.gov.dz/spip.php?article170

الفرع الثّالث: مهام المديرية العامّة للجمارك

بالرّجوع إلى نصّ المادّة الثالثة من قانون الجمارك الجزائري[1] نجدها تحدد مهام الجمارك كما يأتي:

- تنفيذ الإجراءات القانونية والتّنظيمية التي تسمح بتطبيق موحّد للتشريع والتّنظيم الجمركيين،
- تحصيل الحقوق والرّسوم والضّرائب المستحقّة عند استيراد وتصدير البضائع والعمل على مكافحة الغشّ والتّهرب الجبائيين،
- مكافحة المساس بحقوق الملكيّة الفكريّة والاستيراد والتّصدير غير المشروعين للممتلكات الثقافية،
- المساهمة في حماية الاقتصاد الوطني وضمان مناخ سليم للمنافسة بعيدا عن كل ممارسة غير شرعيّة،
- ضمان إعداد إحصائيات التّجارة الخارجية وتحليلها ونشرها،
- السّهر، طبقا للتشريع والتنظيم السّاري المفعول، على:
  - حماية الحيوان والنّبات،
  - المحافظة على المحيط.
- القيام، بالتّنسيق، مع المصالح المختصة، بمكافحة:
  - التّهريب وتبييض الأموال والجريمة العابرة للحدود،
  - الاستيراد والتصدير غير المشروعين للبضائع التي تمس بالأمن والنظام العموميين.
- التأكد من أنّ البضائع المستوردة أو الموجهة للتصدير قد خضعت لإجراءات مراقبة المطابقة، وذلك طبقا للتشريع والتنظيم اللذين تخضع لهما.
- تنفيذ التدابير القانونية".

1- قانون رقم 17- 04 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1438 هـ الموافق ل 16 فبراير سنة 2017 ، المعدّل والمتمّم للقانون رقم 07 - 79 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق ل 21 يوليو سنة 1979 المتضمّن قانون الجمارك .الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11 ، السنة الرابعة والخمسون.

المطلب الثّاني: التّعريف بمفتشيّة أقسام الجمارك ببرج بوعريريج

مفتشية أقسام الجمارك في برج بوعريريج هي جزء من الهيكل التنظيمي لإدارة الجمارك الجزائري، حيث إنّ كل مديرية جهوية من المديريات الجهوية المبينة في الهيكل التنظيمي لإدارة الجمارك سابقا، تضمّ مفتشتين 2 إلى ست 6 مفتشيات أقسام للجمارك، حسب امتداد المقاطعة الجهوية أو حسب أهمية النشاطات الجمركية[1].
ومفتشية أقسام الجمارك ببرج بوعريريج هي إحدى المفتشيات التابعة للمديرية الجهوية للجمارك سطيف[2]، حيث تغطي العمليات الجمركية ضمن النطاق الجغرافي للولاية. نقوم فيما يلي بالتّعريف بهذه المفتشية من خلال العناصر التالية:

الفرع الأوّل: الهيكل التنظيمي لمفتشية أقسام الجمارك ببرج بوعريريج
الفرع الثّاني: مهام مفتشية أقسام الجمارك ببرج بوعريريج.

الفرع الأوّل: الهيكل التنظيمي لمفتشية أقسام الجمارك ببرج بوعريريج

تضمّ مفتشية أقسام الجمارك ثلاثة (3) إلى ستة (6) مكاتب أقسام. كما تضمّ مكتب جمارك ومصلحة للحراسة الجمركية على الأقل. كما تضمّ كل مفتشية مكتب جمارك، ومصلحة الحراسة الجمركيّة على الأقل[3].
ومفتشية أقسام الجمارك ببرج بوعريريج، هي مفتشية موضوعة تحت سلطة المدير الجهوي للجمارك، يسيّرها رئيس مفتشيّة الأقسام.

يتضمّن الهيكل التّنظيمي لمفتشيّة الأقسام في برج بوعريريج المصالح التّالية[4]:

1. **قبّاضة برج بوعريريج**، وهي مصلحة جمركية تهتم بإدارة عمليات تحصيل الرّسوم والضرائب الجمركية في ولاية برج بوعريريج. تُعتبر جزء من الهيكل التنظيمي للجمارك المحلية، وهي تلعب دوراً حيوياً في جمع الإيرادات المستحقة للدولة من خلال أنشطة الاستيراد والتصدير. تتمثّل مهامها الرئيسية في تحصيل الرسوم والضرائب، متابعة المدفوعات المستحقة وتعمل على ضمان أن جميع الالتزامات المالية تُسدّد في الوقت المحدد، إصدار الوثائق المالية مثل الفواتير والإيصالات والوثائق المالية الأخرى المتعلقة بالمعاملات الجمركية، مراقبة الحسابات الجمركية وتضمن دقة المدفوعات والمبالغ المستحقة، بالإضافة إلى تقديم الاستشارات للشركات والأفراد بشأن الأمور المالية المتعلقة بالجمارك، وكذا التواصل مع الجهات الأخرى مثل البنوك والشركات لتسهيل عمليات الدفع.

---

1 المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 11- 421 المحدد لتنظيم المصالح الخارجية للمديرية العامة للجمارك وسيرها. صادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 68، في 14 ديسمبر 2011.

2 الموقع الالكتروني الرسمي للمديرية العامة للجمارك. https://douane.gov.dz/spip.php?article267 اطلع عليه يوم 10 ماي 2025

3 المادتين 8 و9 من المرسوم التنفيذي رقم 11- 421 المحدد لتنظيم المصالح الخارجية للمديرية العامة للجمارك وسيرها. المرجع السابق.

4 مفتشية أقسام الجمارك برج بوعريريج، نقلا عن جمال الدين بن خياط: دور رقمنة الجمارك في تحسين الأداء الوظيفي-دراسة حالة بمفتشية أقسام الجمارك ببرج بوعريريج-، مذكرة ماستر مقدمة لنيل شهادة الماستر في التسيير العمومي، كلية العلوم الاقتصادية والتّجارية وعلوم التّسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2024.

2. **الأمانة:** في سياق عمل الجمارك في برج بوعريريج، قد يشير مصطلح "الأمانة" إلى قسم أو مصلحة تختص بإدارة أو تخزين البضائع التي تم احتجازها أو مصادرتها أو التي تكون قيد المراجعة أو الإجراءات الجمركية. وهذه المصلحة تلعب دورًا مهمًا في تنظيم عمليات الاستيراد والتصدير وفي الحفاظ على البضائع بأمان حتى يتم الانتهاء من الإجراءات اللازمة. تتمثّل أبرز مهام الأمانة في:

- تأمين وتخزين البضائع التي قد تكون قيد التحقيق أو الإجراءات الجمركية.
- المراجعة والتفتيش: مراجعة الوثائق والبضائع للتحقق من الامتثال للأنظمة الجمركية.
- التعامل مع البضائع المحجوزة: تتولى الأمانة مسؤولية البضائع التي تمت مصادرتها أو احتجازها لمخالفتها القوانين الجمركية.
- الإفراج عن البضائع: عندما تتم الموافقة على الإفراج عن البضائع، تتولى الأمانة إجراءات تسليمها للمعنيين.
- إدارة المزادات: في حال عدم استلام البضائع بعد فترة محددة، قد تقوم الأمانة بتنظيم مزادات للتصرف في البضائع.
- التواصل مع الأطراف المعنية: تتواصل الأمانة مع التجار والمستوردين والمصدرين فيما يتعلق بحالة البضائع الخاصة بهم.

3. **قسم الشؤون القانونية:** يقدم المشورة القانونية بشأن القضايا الجمركية، ويساعد في حل النزاعات القانونية ويُتابع القضايا المتعلقة بالجمارك.
4. **قسم العمليات الجمركية:** يُشرف على عمليات الاستيراد والتصدير، ويتعامل مع إجراءات التخليص الجمركي للبضائع. - يُنسق مع الشركات والأفراد الذين يتعاملون مع البضائع.
5. **المفتشية الرئيسة للفرق:** وتُعنى بالإشراف على أعمال الفرق الجمركية، وتضطلع أساسا بالمهام التالية:

- تنظيم وإدارة الفرق الجمركية:
- تشرف على تنظيم عمل الفرق الجمركية وتوزيع المهام بينها.
- تضمن أن تعمل الفرق بكفاءة وفعالية في المناطق المكلفة بها.
- مراقبة الحدود والمنافذ، حيث تُنسق مع الفرق الجمركية لمراقبة الحدود والمنافذ في المنطقة.
- تراقب حركة البضائع والأشخاص عبر الحدود.
- مكافحة التهريب، وهذا بالتنسيق مع مختلف الفرق الجمركية.
- تتخذ إجراءات سريعة للحد من الأنشطة غير القانونية.
- متابعة وتقييم الأداء، حيث تراقب أداء الفرق الجمركية وتقييم عملها لضمان الالتزام بالمعايير والإجراءات الجمركيّة.
- تقديم الدعم والتوجيه، إذ تقدم المشورة والدعم الفني للفرق الجمركية في القضايا المعقدة. وتضمن أن يكون الموظفون على دراية بأحدث اللوائح الجمركية.

- إدارة العمليات الخاصة، حيث قد تشرف المفتشية على عمليات خاصة تتطلب تنسيقًا بين عدة فرق جمركية أو جهات أخرى.
- تقديم التقارير، حيث تُعد تقارير حول أداء الفرق الجمركية والعمليات الجارية، وترفع التقارير إلى السلطات العليا في الجمارك.

6. **الصّندوق**، وهو عبارة عن مصلحة تُعنى بتحصيل الأموال المستحقة للدولة من خلال تحصيل الرسوم الجمركية والضرائب والغرامات المرتبطة بأنشطة الاستيراد والتصدير. الصندوق هو جزء أساسي من العمليات الجمركية لضمان جمع الإيرادات المستحقة بشكل صحيح ووفقًا للقوانين واللوائح الجمركية. تتمثّل أبرز مهامه ومسؤولياته في:

- تحصيل الرسوم والضّرائب:
- جمع الرسوم الجمركية والضرائب المستحقة على البضائع المستوردة والمصدرة.
- التأكد من دفع المبالغ المستحقة في الوقت المحدد.
- متابعة الحسابات، والحفاظ على سجلات دقيقة للمدفوعات والحسابات.
- تقديم تقارير مالية دورية حول الإيرادات الجمركية.
- إصدار الوثائق المالية، مثل الإيصالات والفواتير وغيرها من الوثائق المتعلقة بالدفع.
- التحقق من صحة المدفوعات والتأكد من أنها مطابقة للمبالغ المستحقة.
- معالجة الغرامات، وجمع الغرامات المفروضة على المخالفات الجمركية.
- التواصل مع العملاء المستوردين والمصدرين بشأن المدفوعات والمبالغ المستحقة.
- إدارة الأموال، والتأكد من أن الأموال المُحصّلة تُحوّل إلى الجهات المالية المختصة بشكل آمن.

الشّكل رقم 3 : الهيكل التنظيمي لمفتشية أقسام الجمارك برج بوعريريج

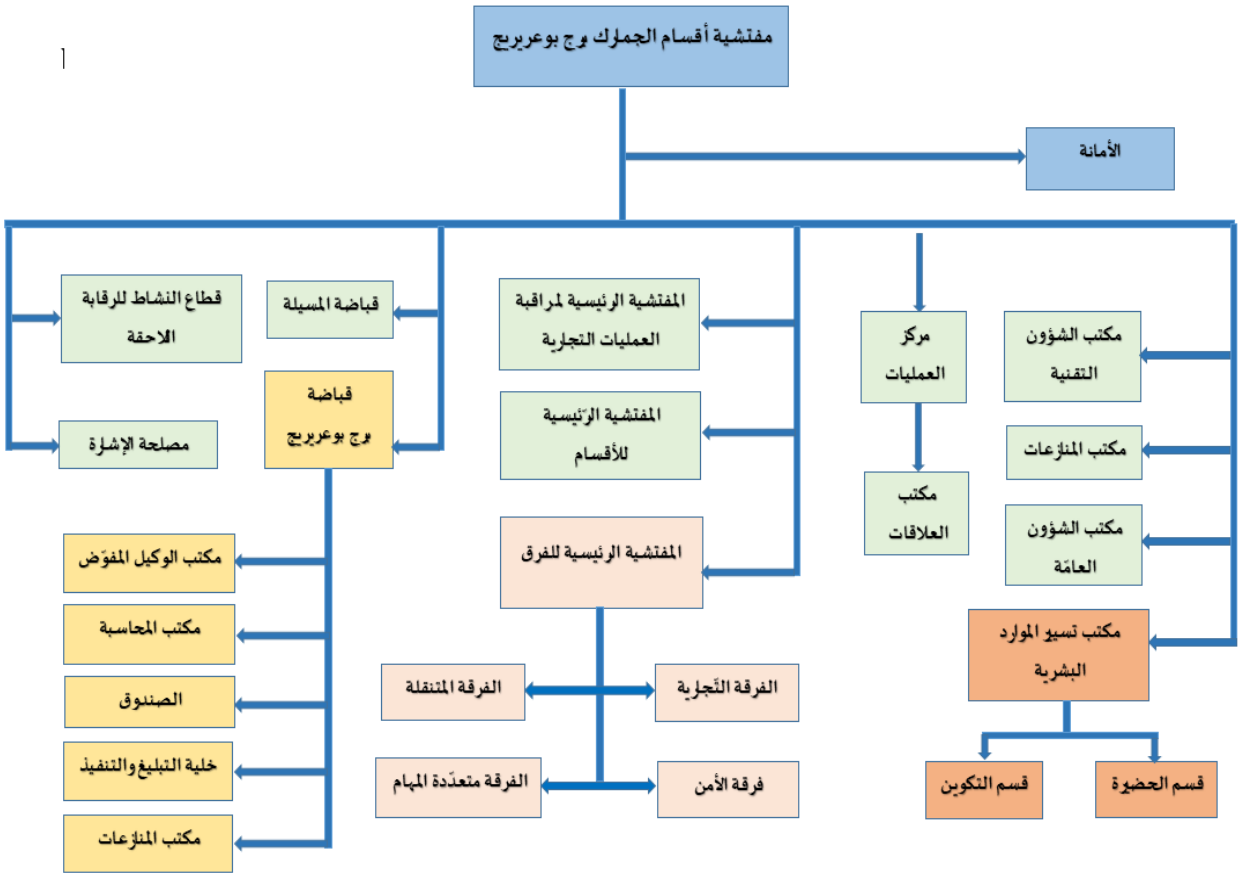

المصدر : مفتشية أقسام الجمارك برج بوعريريج، نقلا عن جمال الدين بن خياط: دور رقمنة الجمارك في تحسين الأداء الوظيفي-دراسة حالة بمفتشية أقسام الجمارك ببرج بوعريريج-، مرجع سابق.

الفرع الثاني: مهام مفتشية أقسام الجمارك ببرج بوعريريج.

تضطلع مفتشية أقسام الجمارك مجموعة من المهام، واردة في المادّة 7 من المرسوم التنفيذي رقم 11-421. أهمّها[1]:

- إدارة ومراقبة نشاط المصالح المكلفة برقابة العمليات التجارية ومصالح الحراسة الجمركية للمقاطعة. والسهر على تطبيق القوانين والتّنظيمات والإجراءات الجمركيّة المتعلّقة بالأنظمة الجمركية المرخصّة بموجب التّشريع والتنظيم المعمول بهما.
- دراسة الطعون المقدّمة من المتعاملين الاقتصاديين والمستعملين والتحقيق فيها.
- السهر على تطبيق المعايير والتّدابير الوقائية لحفظ تراث الدّولة وأمن الممتلكات والأشخاص والمستعملين داخل

1 المادة 7 من المرسوم التنفيذي رقم 11- 421 المحدد لتنظيم المصالح الخارجية للمديرية العامة للجمارك وسيرها. المرجع السابق.

وهذا فضلا عن السّهر على احترام القواعد المسيرة لفتح واستغلال المستودعات الجمركيّة والمخازن المؤقتة والموانئ الجافة والمصانع الخاضعة للرقابة الجمركيّة.

المطلب الثّالث: التعريف بالمؤسّسة المستغلة للمستودع العمومي Compagnie de l'Est de Logistique et des Services d'Entrepôt (C.E.L.S.E)

يقصد بالمستغل للمستودع الجمركي في القانون الجمركي، الشخص المرخّص له باستغلال المستودع الجمركي.[1] حيث تلعب المؤسسات الاقتصادية الحديثة دورًا أساسيًا في تنشيط حركة التجارة والخدمات، خاصة تلك العاملة في قطاع التخزين واللوجستيك .ومع تزايد التبادلات التجارية، تبرز أهمية وجود مؤسسات لوجستية متخصصة قادرة على تلبية احتياجات السوق وفق معايير تنظيمية دقيقة .في هذا الإطار، نسلط الضوء على مؤسسة الشرق للوجستيك وخدمات المستودع Compagnie de l'Est de Logistique et des Services d'Entrepôt (C.E.L.S.E)، باعتبارها الشركة المستغلة للمستودع الجمركي، وذلكب تقديم تعريف بها ونشأتها، ثم عرض هيكلها التنظيمي، وظائفها، أهدافها، وأبرز مصالحها.

الفرع الأوّل: لمحة عامة عن المؤسّسة المستغلة للمستودع العمومي C.E.L.S.E

مؤسسة الشّرق للوجستيك وخدمات المستودع Compagnie de l'Est de Logistique et des Services d'Entrepôt (C.E.L.S.E) هي مؤسسة ذات مسؤولية محدودة (EURL) برأس مال اجتماعي قدره 55.000.000 دينار جزائري. تنشط كمخزن عمومي تحت الجمارك، وتعد مؤسسة خاصة خاضعة للقانون الجزائري، متخصصة في تقديم خدمات التّخزين واللّوجستيك.

تأسّست مؤسسة C.E.L.S.E لتلبية الحاجة إلى خدمات التخزين تحت الرقابة الجمركية بولاية برج بوعريريج، ببلدية عين تاغروت، على مساحة إجمالية تقدر ب 178.661 متر مربع .حصلت المؤسسة على اعتمادها الرسمي رقم DGD/SP/D.013/B2/2 / 439 بتاريخ 16 جوان 2021، ممّا أهلها لمزاولة نشاطها كمخزن عمومي وفقًا للمعايير القانونية والتنظيمية الجزائرية.

الفرع الثّاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة المستغلة للمستودع العمومي C.E.L.S.E

يعتمد الأداء الفعال لأي مؤسسة على وجود هيكل تنظيمي واضح يضمن توزيع المهام والمسؤوليات بطريقة منظمة ومنسقة .وفي هذا الإطار، تعتمد مؤسسة C.E.L.S.E هيكلًا تنظيميًا متكاملًا يضم عدة مصالح ووحدات أساسية تساهم في تحقيق أهدافها التشغيلية والمالية والإدارية .كما هو موضح في الشكل رقم (01)، والذي يتضمن:

1 المادة 129 مكرر من القانون رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق ل 21 يوليو سنة 1979 المتضمّن قانون الجمارك المعدّل والمتمّم. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11 ، السنة الرابعة والخمسون، محدثة بالمادة 65 من القانون رقم 17-04 المؤرخ في 16 فبراير 2017، المعدّل والمتمم لقانون الجمارك الجزائري.

الشّكل رقم 04 : الهيكل التنظيمي لمؤسسةC.E.L.S.E

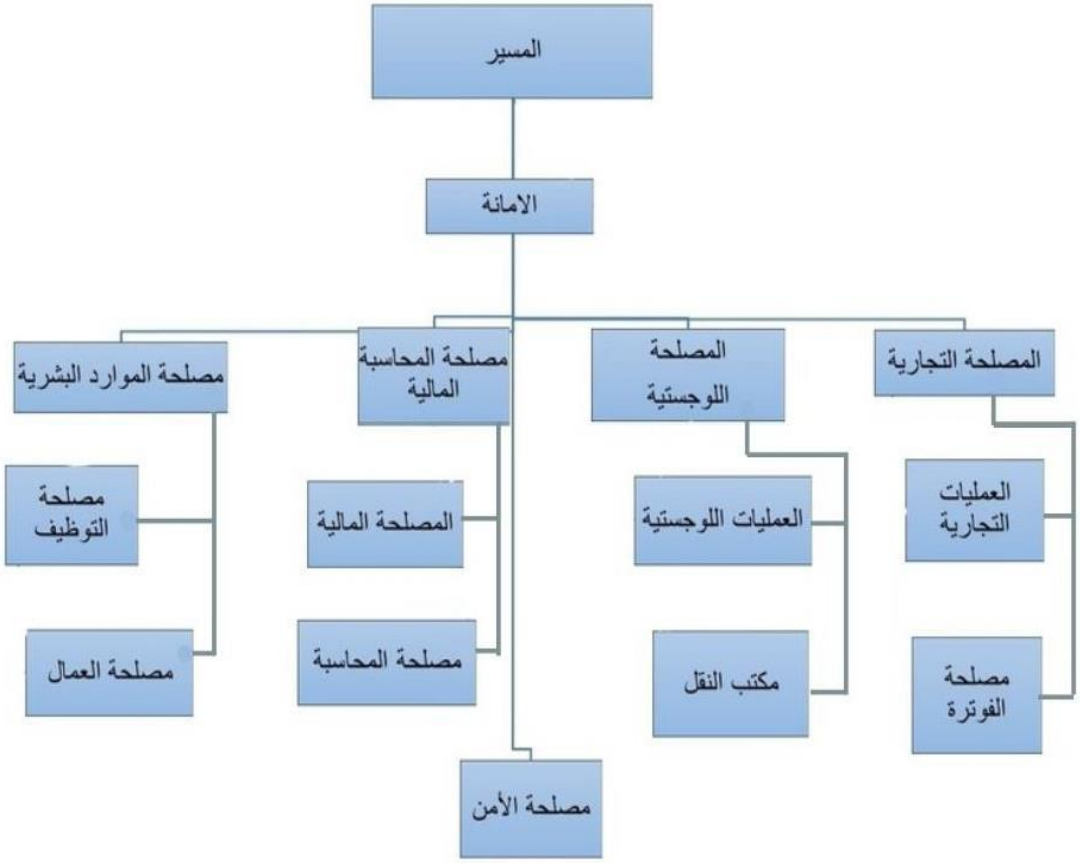

المصدر :وثائق المؤسسة: شركة الشّرق للوجستيك وخدمات المستودعC.E.L.S.E

1. **المصلحة اللوجستية، وهي** الجهة المسؤولة عن تنظيم النقل، التخزين، والإمداد بالمعدات و أهم مهامها: تنظيم الشحن، إدارة المخزون. ، ضمان توفر المواد.
2. **العمليات اللوجستية، وهي** أنشطة متكاملة لنقل السلع من المصدر إلى العميل بكفاءة. وأهم مهامها: تخطيط النقل ، تتبع الشحنات، إدارة المخزون.
3. **مكتب النقل**، وهو عبارة عن وحدة مكلفة بتسيير وتحريك البضائع باستخدام وسائل النقل المختلفة. و أهم مهامها تتمثّل في ترتيب الشحنات، اختيار وسائل النقل المناسبة، متابعة عمليات التسليم.
4. **مصلحة المالية والمحاسبة**، وهي وحدة مسؤولة عن تسيير الموارد المالية وتسجيل العمليّات المحاسبية وضمان التّوازن المالي للمؤسسة وأهم مهامها إعداد الميزانية ومتابعة تنفيذها.
5. **المصلحة المالية**، وتهتم بتسيير الأموال وإدارة المعاملات المالية المتعلقة بالمداخيل والمصاريف و أهم مهامها: إعداد الميزانية السنوية ومتابعة العمليات البنكية، وضبط ومراقبة المداخيل والنفقات.

6. **مصلحة المحاسبة، وهي** مختصة بتسجيل وتحليل العمليات المالية وفقًا للمعايير المحاسبية وأهم مهامها: تسجيل جميع العمليات المحاسبية اليومية. وتحضير الحسابات الختامية (الميزانية، حساب النتائج.)
7. **مصلحة الموارد البشرية:** وهي مصلحة مسؤولة عن تنظيم وإدارة القوى العاملة داخل المؤسسة و أهم مهامها: إدارة التوظيف والتدريب، تقييم الأداء وتحفيز الموظفين، والتعامل مع شؤون الموظفين (الإجازات، الرواتب، المزايا).
8. **مصلحة التوظيف:** وتُعنى بعملية استقطاب وتوظيف الأشخاص المؤهلين للوظائف الشاغرة وتتمثّل أهم مهامها في تحديد الاحتياجات الوظيفية، ونشر الإعلانات وجذب المرشحين المناسبين.
9. **مصلحة العمال، وتهتم** بشؤون العمال وإدارة العلاقات العمالي ة وأهم مهامها: متابعة حقوق العمال وظروف العمل، وتسوية النزاعات بين العمال والإدارة.
10. **مصلحة الأمن،** وهي المسؤولة عن تأمين سلامة العاملين والمنشآت وأهمّ مهامها: حماية المباني والمنشآت من التهديدات الأمنية، وإجراء الفحوصات الأمنية للأفراد والمعدات.
11. **المصلحة التجارية، تُعد** المصلحة التجارية في المستودع الجمركي لمؤسسة C.E.L.S.E من الركائز الأساسية التي تساهم في تنظيم وتسيير العلاقات التجارية مع العملاء والموردين، حيث تضطلع بدور محوري في دراسة السوق، إعداد العروض التجارية، إبرام العقود، ومتابعة عمليات الفوترة والتحصيل .وتهدف هذه المصلحة إلى:
    - ضمان تقديم خدمات تخزين ومناولة ذات جودة عالية.
    - الحرص على تلبية احتياجات المتعاملين في إطار قانوني وتنظيمي مضبوط.
    - السهر على تعزيز صورة المؤسسة في السوق من خلال تحسين تجربة العملاء.
    - اقتراح خدمات جديدة تلائم تطورات القطاع.
    - العمل بالتنسيق الدائم مع المصالح الأخرى، مثل مصلحة اللوجستيك، المحاسبة، والجمارك، لضمان انسيابية العمليات وتحقيق الأهداف التجارية والمالية للمؤسسة.
12. **مصلحة العمليات التجارية،** تُعنى مصلحة العمليات التجارية بتنفيذ ومتابعة الخدمات المقدمة للعملاء داخل المستودع الجمركي، مثل برمجة عمليات دخول وخروج البضائع، ومتابعة الفوترة اليومية .كما تنسق مع باقي المصالح لضمان دقة وجودة الخدمات المقدمة، بما يضمن رضا العملاء والحفاظ على صورة المؤسسة ومداخيلها التجارية.
13. **مصلحة الفوترة،** وتتكفل مصلحة الفوترة بإعداد ومتابعة الفواتير الخاصة بالخدمات المقدمة داخل المستودع الجمركي، مثل التخزين، المناولة، والنقل .وتعمل هذه المصلحة على ضمان دقة البيانات المحاسبية، مطابقة الفواتير للعقود، وتسليمها في الآجال المحددة، بالتنسيق مع مصلحة العمليات التجارية والمحاسبة، مما يساهم في تحصيل المستحقات وضمان الاستقرار المالي للمؤسسة.

الفرع الثّالث: وظائف ومهام المؤسسة المستغلة للمستودع العمومي C.E.L.S.E

تتمثّل الوظائف والمهام الرّئيسية للمؤسسة الخاصة المستغلة للمستودع العمومي C.E.L.S.E في:

- التخزين والمراقبة تحت إدارة الجمارك للبضائع المستوردة والموجهة للتصدير.
- تأجيل دفع الرسوم الجمركية حتى إعادة تصدير البضائع أو إدخالها للسوق المحلية.
- تسهيل التجارة الدولية عبر توفير مساحة تخزين آمنة ومجهزة.
- استلام البضائع وفحصها جمركيًا وتخزينها بشكل منظم.
- تسريع عمليات التخليص الجمركي وتقليل التكاليف اللوجستية.
- الحد من التهرب الضريبي عبر الرقابة المشددة على البضائع.
- توفير خدمات النقل والتوزيع بكفاءة لدعم حركة التجارة الدولية.

الفرع الرّابع: أهداف المؤسسة المستغلة للمستودع العمومي C.E.L.S.E

تتمثل أهداف المؤسسة على المدى القريب والبعيد فيما يلي :

أولا: على المدى القريب

- تسهيل عمليات التصدير والاستيراد لفائدة المتعاملين الاقتصاديين.
- تسهيل حركة البضائع بفضل موقع المستودع وسط البلاد وعلى الطريق السيار شرق-غرب.
- تخفيض تكاليف البضائع عبر تقليص مدة مكوثها.
- تحسين التكامل اللوجستي بين الموانئ والمناطق التجارية.

ثانيا: على المدى البعيد

- تطوير المستودع ليصبح منطقة لوجستية متكاملة مع مساحات تخزين مغطاة.
- تطوير أسطول النقل البري إلى 100 شاحنة خلال ثلاث سنوات المقبلة.
- تعزيز الشفافية ومكافحة الغش الجمركي باستخدام أنظمة تتبع متطورة.
- جذب الاستثمارات الأجنبية بفضل نظام جمركي مرن وفعال.

المبحث الثّاني: المنهجية المتبعة والأدوات المعتمدة في الدّراسة الميدانية

تعتمد الدراسة الميدانية على جمع البيانات والمعلومات من البيئة الواقعية لموضوع معين، وذلك وفق طريقة ومنهجية علمية معيّنة، بهدف فهم السّياق الذي تحدث فيه الظاهرة واستيعاب العوامل المؤثرة عليها. تستخدم الدّراسة الميدانية على نطاق واسع في العديد من التخصصات، مثل العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وغيرها.

المنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية، هي مجموعة الخطوات والإجراءات العمليّة المعتمدة أثناء جمع البيانات وتحليلها، للتحقق من صحة الفرضيات وتقديم إجابة علمية على إشكالية البحث.

يتم اختيار منهجية الدراسة وفقًا لطبيعة البحث والأهداف التي يسعى الباحث إلى تحقيقها، وهي تشكلِ الأساس الذي يبني عليه الباحثون دراستهم لضمان موضوعية الأحكام ودقة النتائج المتوصّل إليها.
نقوم في هذا المبحث ببيان المنهجية المتبعة والأدوات المستعملة في الدراسة الميدانية. وذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأوّل: المنهجية المتّبعة في الدّراسة الميدانية.
المطلب الثّاني: الأدوات المعتمدة في الدّراسة الميدانية.

المطلب الأوّل: المنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية

من أجل الإجابة على الإشكالية والوصول إلى تعميمات وأحكام موضوعية مقبولة، اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمنا مجموعة من ا لأدوات لتجميع البيانات وتحليلها.
حيث عمدنا بداية إلى ضبط إشكالية البحث، ومن ثمّ صياغة التساؤلات الفرعية المنبثقة عنها، وما يقابلها من فرضيات.
بعدها انتقلنا إلى التحقق من مدى صحة الفرضيات، وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات والتي ساعدتنا في صياغة أسئلة المقابلة.

أوّلا :تحديد القضية المحورية والإشكالية

- تحديد القضية المحورية: دور المستودع العمومي في دعم عمليات التجارية الخارجية.
- ضبط الإشكالية: كيف يساهم نظام المستودع العمومي في دعم عمليات التجارة الخارجية؟

ثانيا :صياغة الفرضيات الفرعية وتحديد مؤشرات التحقق من صحة الفرضيات

يلخص الجدول رقم 1 الفرضيات الفرعية ومؤشرات التحقق من صحتها.

الجدول رقم 1 :مؤشرات قياس فرضيات الدّراسة

الفرضيات الفرعيّة	المؤشّرات
1يقدّم نظام المستودع العمومي تسهيلات لوجستية (النقل، التخزين والحفظ).	- مدّة بقاء البضائع في الموانئ (كلما كانت المدة قصيرة، ساعد ذلك في تسهيل التجارة). - مدّة بقاء البضائع في المستودع. - عدد العمليات الجمركية المنجزة خلال الأسبوع، قبل وبعد اعتماد نظام المستودع الجمركي. - المدّة الزمنية بين وصول البضائع إلى الميناء وحتى وصولها إلى المستودع العمومي. - الزمن المتوسط المستغرق لإخراج البضاعة بعد انتهاء مدّة التخزين. - سهولة إجراءات التخزين والإخراج (عدد الوثائق المطلوبة، سرعة المعالجة).
2يساهم نظام المستودع العمومي في خفض التكاليف.	- انخفاض التكاليف الجمركية والضريبية بفضل المستودع. - انخفاض تكاليف التخزين في المستودع العمومي. - تأجيل دفع الرسوم (تسهيل في التمويل بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين).
3يساهم نظام المستودع العمومي في زيادة عمليات التّجارة الخارجيّة.	- تطور حجم البضائع المستوردة/المصدرة عبر المستودع الجمركي. - عدد الشركات التي تستخدم المستودع سنويًا (زيادة العدد يدل على دوره الإيجابي).
4يساهم نظام المستودع العمومي في تعزيز الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين وإدارة الجمارك.	- عدد المنازعات أو المخالفات المسجلة (قلة المنازعات تدل على فعالية الرقابة). - رضا المتعاملين الاقتصاديين (يقاس عبر استبيان موجّه للمتعاملين الاقتصاديين).
5توجد تحديات وصعوبات مرتبطة بتطبيق نظام المستودع العمومي	- طبيعة الصعوبات والتّحديات التي تحول دون الاستغلال الأمثل لنظام المستودع العمومي الخاضع للرقابة الجمركية.

ثانيا :تحديد أدوات ومجتمع الدّراسة

قبل الانتقال إلى المستودع العمومي، كان لا بدّ من تحديد الأدوات المستخدمة في جمع البيانات داخل المؤسسة. وبعد الاطلاع على الدراسات السابقة، وتحديد مؤشّرات قياس الفرضيات، قرّرنا اعتماد أداة المقابلة كأداة رئيسية للتحقق من صحة الفرضيات.

ولأنّ مجتمع الدراسة يختلف باختلاف الأداة المستخدمة، تقرّر إجراء المقابلة مع عينة من الإطارات والموظفين على مستوى المستودع العمومي.

بعد تحديد وسيلة جمع البيانات، كان لابد أيضا من تحديد الأداة المستخدمة في تحليل البيانات التي يتم جمعها. في المطلب الموالي، سنقوم بعرض دليل المقابلة الذي تقرّر تمّ اعتمادها في جمع البيانات. وكذا الوسائل المعتمدة في تحليل البيانات المتحصّل عليها.

المطلب الثّاني: الأدوات المعتمدة في الدراسة الميدانية

للإجابة على إشكالية الرئيسية للبحث، قمنا بصياغة خمسة أسئلة فرعية، تقابلها خمس فرضيات. وللإجابة على هذه التساؤلات الفرعية والتحقق من صحة الفرضيات، قمنا باعتماد أداة المقابلة لجمع البيانات. اعتمدنا على المقابلة من أجل الإجابة على التساؤلات الفرعية. كما تقرّر في البداية أيضا اعتماد أداة الاستبيان من أجل الإجابة على التساؤل الفرعي االرابع، والمتعلق بمدى مساهمة نظام المستودع في تعزيز عنصر الرضى والثقة بين المتعاملين الاقتصاديين والمستودع العمومي. غير أنّنا عدلنا عن الاستبيان بعد تعذّر الوصول إلى العدد الكافي من المتعاملين الاقتصادين. فاقتصرنا فقط على نتائج المقابلة

الفرع الأوّل: أدوات جمع البيانات (المقابلة)

مقابلة رقم ..... تاريخ المقابلة

معلومات عامة حول للمبحوث

العمر....

المستوى التعليمي...

الرتبة....

الخبرة المهنية....

الأسئلة الموجّهة للمبحوث

المحور الأول :التسهيلات اللوجستية التي يقدّمها المستودع

1- ماهي أهم التسهيلات اللوجستية التي يقدّمها المستودع؟
2- هل يوفر المستودع أماكن كافية وآمنة لتخزين البضائع؟
3- هل يواجه المتعامل الاقتصادي صعوبات في نقل البضائع وتخزينها في المستودع؟

4- هل يمنح المستودع مرونة للمتعاملين الاقتصادين في إدارة تدفق السّلع.
5- ما هي المدّ ة المنيّ ة المتوسطة بين وصول البضائع وتخزينها في المستودع؟
6- ماهي المدّ ة الزمنيّ ة المتوسطة للمكوث البضائع داخل المستودع؟
7- ماهي المدّ ة الزمنيّ ة المتوسطة لإتمام التصريحات المفصّلة؟
8- ما هو عدد التصريحات الجمركيّة المنجزة في الأسبوع؟

المحور الثّاني :تقييم تكاليف النقل والتخزين والحفظ في المستودع

9- ما هو متوسط تكلفة نقل البضائع من الموانئ إلى المستودع؟
10- ما هو متوسط تكلفة تخزين البضائع في المستودع؟
11- هل يساهم المستودع العمومي في خفض تكاليف نقل وتخزين البضائع؟ إذا كانت الإجابة نعم، كيف ذلك؟

المحور الثّالث :تقييم عدد عمليات التجارة الخارجية

12- ما هو عدد المتعاملين الاقتصادين الذين يتعاملون مع المستودع العمومي سنويا؟
13- هل يساهم المستودع العمومي في زيادة عدد عمليات الاستيراد؟
14- هل يساهم المستودع العمومي في زيادة عدد عمليات التّصدير؟

المحور الرّابع :التّحديّات والصّعوبات المتصلة بنظام المستودع الجمركي

15- ما هي الصّعوبات والتّحديات التي تواجهكم أثناء التعامل مع البضائع الخاضعة لنظام المستودع العمومي؟
16- كيف تواجهون هذه الصعوبات والتّحديات؟

المحور الخامس: تقييم ثقة المتعاملين مع المستودع العمومي

17- هل تخضع جميع البضائع الخاضعة لنظام المستودع العمومي لإجراءات الرقابة البعديّة؟
18- هل يساهم المستودع العمومي في تقليل عدد المنازعات أو المخالفات المسجّلة؟
19- كيف تقيمون رضا المتعاملين الاقتصاديين اتجاه خدمات المستودع العمومي (يمكن التفصيل في هذا السؤال باستخدام استبيان) .

الفرع الثّاني: أدوات تحليل البيانات المتحصّل عليها

بعد جمع البيانات، قمنا بتحليلها ومناقشتها، دون اللّجوء إلى استعمال أحد البرامج الإلكترونية الخاصّة بتحليل بيانات المقابلة، وهذا بسبب حجم العيّنة من جهة، وحجم البيانات المتحصّل عليها من جهة ثانية .في المبحث الموالي، نقوم بعر نتائج المقابلة وتحليلها ومناقشتها.

المبحث الثّالث: عرض، وتحليل ومناقشة البيانات

فيما يلي عرض لنتائج المقابلة، حيث قمنا بإجراء المقابلة خلال الأسبوع الثّاني من شهر ماي 2025، وذلك مع مبحوث واحد. في المطلب الأول من هذا المبحث، نقوم بعرض الإجابات المحصّل عليها من المقابلة. وفي المطلب الثّاني سنقوم بتحليل ومناقشة هذه الإجابات. وهذا من أجل الوصول إلى أحكام إجابات موضوعية لتساؤلات الدّراسة المطروحة سابق.

المطلب الأوّل: عرض أجوبة المقابلة
المطلب الثّاني: تحليل ومناقشة أجوبة المقابلة
المطلب الثّالث: **خلاصة تحليل النتائج**

المطلب الأوّل: عرض أجوبة المقابلة

البيانات الشّخصية للمبحوث

العمر: 35 سنة.

الرتبة: مدير تجاري لوجستيكي.

الخبرة المهنية: 12 سنة في مجال التجارة الخارجية.

المحور الأول :التّسهيلات اللّوجستية التي يقدّمها المستودع

س1: ماهي أهم التّسهيلات اللّوجستية التي يقدّمها المستودع؟

ج1: تتمثل أهم التسهيلات اللوجستية التي يقدمها المستودع في:

- تعليق الرسوم والحقوق والجمارك سنة قابلة للتجديد.
- تحويل السلع من الميناء إلى المستودع في فترة وجيزة.
- القضاء على غرامات التأخير من خلال تفريغ الحاويات.
- مساحة تخزين مغطاة لحماية السلع التي تتأثر بالعوامل الطبيعية.

س2: هل يوفر المستودع أماكن كافية وآمنة لتخزين البضائع؟

ج2: يوفر المستودع العمومي للشركة EURLCFLS مساحة كافية للتخزين بمساحة تتجاوز 13 هكتار ومع مخزن مغطى بمساحة 2700 م^2 ، ويعد أكبر مستودع عمومي من حيث المساحة وطنيا، يتوفر المستودع عن نظام حماية من الحرائق مطابق للمعايير المعمول بها، بالإضافة إلى كاميرات المراقبة التي تتجاوز 80 وحدة عالية الجودة والدقة لتوفير ضمان وأمان لأصحاب السلع.

س3: هل يواجه المتعامل الاقتصادي صعوبات في نقل البضائع وتخزينها في المستودع؟

ج3: لا يوجد صعوبات في نقل البضائع وتخزينها في المستودع، توفر مجموعات من الكوادر التي تسهر على مرافقة المتعامل الاقتصادي والمصرح الجمركي في كل العمليات من توفير وسائل النقل كافية إلى تتبع كامل الإجراءات حتى وصول السلعة إلى المستودع ووضعها في مكانها المخصص.

س4: هل يمنح المستودع مرونة للمتعاملين الاقتصادين في إدارة تدفق السّلع؟
ج4: يمنح المستودع للمستوردين السرعة في عملية تحويل البضاعة من الميناء إلى المستودع ربحا للوقت بحيث معدل الجمركة في المستودع لا يتعدى 72 ساعة منذ التصريح للوضع الاستهلاك إلى خروج السلعة إلى مخازن المستورد فيما قد تتجاوز 07 أيام في الموانئ بسبب الاكتظاظ.

س5: ما هي المدّ ة الزمنية المتوسطة بين وصول البضائع وتخزينها في المستودع؟
ج5: المتوسط بين وصول البضائع وتخزينها في المستودع لا تتجاوز 03 أيام إلى 05 أيام كأقصى حد مع شرط أن تكون كل الوثائق اللازمة متوفرة من الفاتورة إلى سند الشحن ... الخ.

س6: ماهي المدّ ة الزّمنيّة المتوسطة للمكوث البضائع داخل المستودع؟
ج6: تختلف مدة مكوث البضائع في المستودع باختلاف المتعامل الاقتصادي ومدى احتياجه إلى هاته السلعة، يعني إذا كان الهدف من تحويل السلعة لغرض تسريع عملية الجمركية فلا تتعدى مدة المكوث 03 أيام، أما في حالة الهدف تعليق تسديد الحقوق ولرسوم الجمركية أو انعدام أماكن تخزين للمستورد فقد تصل إلى سنة كاملة، قابلة للتمديد لسنة أخرى.

س7: ماهي المدة الزمنية المتوسطة لإتمام التّصريحات المفصّلة؟
ج7: المدة الزمنية لإتمام التصريحات المفصلة، يوم واحد إذا كان المستورد متعاملا اقتصاديا معتمدا ومن يومين إلى ثلاث أيام إذا كان المستورد يخضع لإجراءات المعاينة والتفتيش.

س8: ما هو متوسط عدد التصريحات الجمركية المنجزة في الأسبوع؟
ج8: متوسط التصريحات في كل أسبوع حوالي 08 إلى 12 تصريح أسبوعيا.

المحور الثّاني :تقييم تكاليف النقل والتخزين والحفظ في المستودع

س9: ما هو متوسط تكلفة نقل البضائع من الموانئ إلى المستودع العمومي؟
ج9: تكلفة النقل تختلف باختلاف الميناء، مثلا ميناء بجاية كلفة النقل تصل إلى 30000دج للحاوية، ميناء جيجل جوالي 60000دج أما ميناء الجزائر 45000دج للحاوية الواحدة.

س10: ما هو متوسط تكلفة مكوث البضائع في المستودع العمومي؟
ج10: متوسط كلفة بقاء البضائع في المستودع حوالي 20000دج للحاوية الواحدة تشمل التخزين، الشحن، التفريغ وعمليات التفتيش التي تقوم بها إدارة الجمارك.

س11: هل يساهم المستودع العمومي في حفض تكاليف نقل وتخزين البضائع؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فكيف ذلك؟

ج11: أول مساهمة للمستودع في خفض التكاليف تكمن في تقليل غرامات التأخير على الحاويات وهي مبالغ باهظة (120 دولار لليلة الواحدة)، قيمة غرامات التأخير التي سددتها الجزائر في سنة 2024 وصلت إلى 7.2 مليار دولار، فيما يخص تكاليف التّخزين يمنح المستودع تخفيضات تفوق 30% من التكاليف في الموانئ لتشجيع المستوردين لتحويل سلعهم.

س12: هل يساهم المستودع العمومي في خفض تكلفة التخزين مقارنة بالمخازن الخاصّة؟

ج12: إن الإشكالية المطروحة حاليا من نقص فادح في أماكن التحزين لدى المصانع وارتفاع تكاليف كراء وتسيير مخازن خاصة يدفع بالمستوردين التوجه إلى التخزين في المستودعات دون أن يتحمل أي ضغط أو قلق من الحالة التي عليها البضائع.

المحور الثّالث :تقييم عدد عمليات التجارة الخارجية

س13: ما هو عدد المتعاملين مع المستودع العمومي سنويا؟

ج13: عدد المتعاملين مع المستودع العمومي لسنة 2024 وصل إلى 452 متعاملا اقتصاديا باختلاف طرق التحويل من الميناء سواءً تصريح مبسط أو أمر بتحويل.

س14: هل يساهم المستودع العمومي في زيادة عمليات الاستيراد

ج14: /

س15: هل يساهم المستودع العمومي في زيادة عمليات التصدير؟

ج15: بلغ عدد عمليات التّصدير في المستودع من150 حاوية سنة 2023 إلى 630 حاوية سنة 2024. وهذا بفضل التسهيلات التي يقدمها المستودع من خلال جعل تخزين البضاعة الموجهة للتصدير مجانا، يعني لا يدفع المصدر سوى مصاريف شحن البضاعة في الحاويات.

المحور الرّابع: التحديّات والصّعوبات المتّصلة بنظام المستودع الجمركي

س16: ما هي الصّعوبات والتّحديات التي تواجهكم أثناء التّعامل مع البضائع الخاضعة لنظام المستودع العمومي؟

ج16: إنّ صعوبة وتعقيد العمليات اللّوجستية في التّصدير جعل الكثير من المنتجين يخافون من تصدير منتجاتهم لكن نظرا للخبرة التي يمتلكها المستودع والشّركة في عمليات الشّحن والنّقل جعل من المنتجين والمصدرين يضعون ثقتهم فيها.

أهمّ الصّعوبات التي تواجهنا تتمثل أساسا في:

- بعض البضائع خاصة الآلات الصّناعية لها حساسيّة كبيرة، هي ذات أحجام كبيرة ويكون خطر السّقوط كبيرا جدا.
- الظّروف الجويّة غير متوقعة التي قد تؤثر على بعض البضائع (السّيارات مثلا عند تساقط البرد).

س17: كيف تواجهون هذه الصّعوبات؟

ج17: نتعامل مع هذه الصّعوبات من نقطتين:

- التكوين المستمر لليدّ العاملة مع المراقبة الدّائمة والحرص على وجوب الحفاظ على سلع الغير.
- عقود التّأمين السّنوية التي توقعها الشركة بما يعادل تأمين 1000مليار سنتيم من البضائع عن مختلف البضائع.

المحور الخامس: تقييم ثقة المتعاملين مع المستودع العمومي

س18: هل تخضع جميع البضائع الخاضعة لنظام المستودع العمومي لإجراءات الرقابة البعديّة؟

ج18: البضائع التي تعود ملكيتها للمتعاملين الاقتصاديين المعتمدين لا تخضع لعمليات المعاينة أمّا بقية البضائع فتخضع لعمليات التفتيش والمعاينة.

س19: هل يساهم المستودع العمومي في تقليل عدد المنازعات أو المخالفات المسجّلة؟

ج19: لا علاقة للمستودع العمومي في التقليل والزيادة في عدد المنازعات إلّا في حالات معينة، عند تفريغ السلع بمجرد وصولها يكون المصرح الجمركي لا علم بما تحمله الحاويات من سلع مما يجعله على دراية وقد يتجنب بعض الأخطاء عند التصريح المفصل.

س20: كيف تقيمون رضا المتعاملين الاقتصاديين اتجاه خدمات المستودع العمومي؟

ج20: يقاس رضى المتعاملين الاقتصاديين عن خدماتنا من خلال استمرارية العلاقة التجارية بيننا وبين المتعامل، الحمد لله هناك شركاء اقتصاديين للشركة تتعدى علاقتنا بهم 11 سنة من التعامل.

المطلب الثّاني: تحليل ومناقشة أجوبة المقابلة

بعد عرض أجوبة المقابلة، نأتي إلى تحليل ومناقشة هذه الأجوبة، من أجل الوصول إلى أحكام واستنتاجات موضوعية، حيث نقوم بتحليل كل محور من المقابلة على حده، وذلك كما يلي:

أولًا: دور المستودع العمومي من حيث التسهيلات اللوجستية

تكشف إجابات المبحوث عن فعالية المستودع في تبسيط الإجراءات الجمركية واللوجستية، حيث أشار إلى:

- تعليق الحقوق والرسوم الجمركية لمدة سنة قابلة للتجديد، ما يمنح المستورد مرونة مالية ويؤجل التكاليف.
- تفريغ الحاويات بسرعة ونقل البضائع من الميناء في فترات قصيرة، مما يقلل غرامات التأخير.

- توفير مساحات تخزين واسعة وآمنة (أكثر من 13 هكتار) ومجهزة بأنظمة حماية متقدمة، ما يعزز ثقة المتعاملين.
- تسريع التّصريحات الجمركيّة، حيث لا تتجاوز مدة الجمركة 72ساعة مقارنةً بـ 7 أيام في الموانئ.

هذا يشير إلى أن المستودع العمومي يلعب دورًا محوريًا في تسهيل تدفق السلع وتحسين فعالية سلسلة التوريد، وهو ما يتماشى مع المبادئ الحديثة لإدارة التجارة الخارجية.

ثانيًا: دور المستودع العمومي من حيث خفض تكاليف النقل والتخزين

تُظهر البيانات أن المستودع **يساهم بوضوح في تقليل التكاليف على المتعاملين**، من خلال:

- تقليص غرامات التأخير التي تصل إلى 120 دولار/ليلة للحاوية.
- تقديم تخفيضات تتجاوز 30%مقارنة بتكاليف التخزين في الموانئ.
- متوسط تكلفة التخزين في المستودع يبلغ 20,000دج فقط للحاوية، تشمل خدمات متعددة.

بالمقارنة مع المخازن الخاصة، يوفر المستودع حلا اقتصاديا خاصة في ظل **نقص مساحات** التخزين عند المصانع، مما يجعله خيارًا استراتيجيًا.

ثالثًا: دور المستودع العمومي من حيث عدد عمليات التجارة الخارجية

تشير المعطيات إلى وجود علاقة إيجابية واضحة بين خدمات المستودع وعدد عمليات التصدير:

- ارتفاع عدد عمليات التصدير من 150 إلى 630 حاوية خلال سنة واحدة.
- تقديم تسهيلات خاصّة للمصدرين، مثل **تخزين مجاني للبضائع الموجهة للتصدير**.

أما بالنسبة للاستيراد، رغم عدم وجود إجابة صريحة (س14)، فإن سرعة التفريغ والجمركة، وتخفيض التكاليف، تشير إلى **دور مباشر في دعم عمليات الاستيراد أيضًا**.

رابعا: دور المستودع العمومي تعزيز الثقة بين المتعاملين وإدارة الجمارك

بناء على أجوبة المبحوث أثناء المقابلة، فإنّ المتعاملين الاقتصادين يثقون إلى حد كبير في نظام المستودع العمومي، وهذا ما يمكن الوقوف عليه، من خلال استمرارية التعاملات والعلاقات التّجارية على مدى سنوات لبعض المتعاملين مع المستودع العمومي.

خامسا: التحديات والصعوبات المتّصلة بنظام المستودع العمومي

رغم فعالية النظام، تم تسجيل بعض التحديات:

- طبيعة بعض البضائع (مثل الآلات الصناعية) التي تتطلب معالجة دقيقة.
- الظروف الجوية المفاجئة التي قد تؤثر على نوعيات حساسة من السلع.

لكن الإدارة تعتمد على:

- التكوين المستمر **للعاملين.**
- نظام تأمين شامل يغطي البضائع بقيمة تفوق 1000 مليار سنتيم.

هذا يعكس قدرة المستودع على التحكم في المخاطر وتقديم خدمة ذات جودة عالية.

المطلب الثّالث: خلاصة تحليل النتائج

تؤكد نتائج الدراسة الميدانية أن المستودع العمومي الخاضع للرقابة الجمركية في برج بوعريريج يؤدي دورًا استراتيجيًا في دعم التجارة الخارجية من خلال:

- تعزيز الكفاءة اللوجستية.
- خفض تكاليف النقل والتخزين.
- تسريع العمليات الجمركيّة.
- تحسين ظروف الاستيراد والتّصدير.
- تعزيز ثقة المتعاملين.

وهذا ما يدعم الفرضية الأساسية للبحث، ويعزز من أهمية تعميم التجربة أو تطويرها مستقبلاً.

خلاصة الفصل الثّاني

من خلال ما تمّ عرضه وتحليله من نتائج المقابلة التي أُجريت مع المدير التجاري اللوجستيكي للمستودع العمومي ببرج بوعريريج، يمكن القول إنّ نظام المستودع العمومي الخاضع للرقابة الجمركية يُعدّ من الأدوات الحيوية لدعم التجارة الخارجية، وذلك عبر توفيره لتسهيلات لوجستية ومالية وإدارية متعددة، تُسهم في تقليص العراقيل التي غالبًا ما تواجه المتعاملين الاقتصاديين.

وقد بيّنت نتائج الدراسة الميدانية أن هذا النظام يساهم بفعالية في:

- تسريع عمليات الاستيراد والتصدير.
- خفض التكاليف المرتبطة بالتخزين والنقل.
- تقديم بيئة آمنة ومجهزة وفق المعايير الدولية لحماية البضائع.
- تحسين العلاقة بين المتعاملين الاقتصاديين وإدارة الجمارك، مما يُعزّز الثقة ويُقلّل من نسب المنازعات.

كما كشفت الدّراسة عن بعض التحديات التقنية والمناخية التي تواجه هذا النوع من الأنظمة، والتي يمكن التغلب عليها من خلال التكوين المستمر، وتبني أنظمة تأمين وتدقيق داخلي فعّالة.

وبذلك، فإنّ نظام المستودع العمومي لا يُعدّ فقط فضاءً للتخزين المؤقت، بل هو **آلية استراتيجية لدعم الأداء التجاري الخارجي** للجزائر، خاصةً إذا ما تمّ توسيع نطاق تطبيقه وتحسين تكامله مع باقي الهياكل الجمركية واللوجستية.

خاتمة

كخلاصة عامة، يمكن القول إن ازدياد حركة السلع وتوسّع علاقات التبادل التجاري، إلى جانب تنوّع الحاجات وتعقيدها، استدعى تبنّي آليات وأنظمة جمركية مرنة ومتطورة، من بينها نظام المستودع الجمركي. هذا الأخير يُعدّ أحد الأدوات الجمركية الاقتصادية التي تُمكّن من ممارسة الرقابة على البضائع، سواء كانت مستوردة أو موجهة للتصدير، مع توفير حوافز وتسهيلات تُسهم في دعم التجارة الخارجية.

من خلال المعالجة النظرية والتطبيقية لموضوع الدراسة، توصّلنا إلى أن نظام المستودع العمومي الخاضع للرقابة الجمركية له أهمية كبيرة سواء بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية أو لمنظومة التجارة الخارجية ككل، إذ يُساهم في تسريع العمليات التجارية، وتبسيط الإجراءات، وتخفيض التكاليف، ما يعزز من تنافسية المنتج المحلي في الأسواق الخارجية ويُساهم في تطوير الصادرات وترقية الاقتصاد الوطني.

نتائج الدراسة: لقد أظهرت الدراسة الميدانية على مستوى المستودع العمومي ببرج بوعريريج (EURL CELSE) النتائج التالية:

النتائج النظرية

- تمثّل التجارة الخارجية رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية، بفضل مساهمتها في تنويع مصادر الدخل وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- تمكّن التجارة الخارجية من توسيع الأسواق وتبادل التكنولوجيا وزيادة معدلات النمو.
- تلعب إدارة الجمارك دورًا محوريا في تنظيم المبادلات وضمان تطبيق التشريعات المرتبطة بالتجارة الخارجية.

النتائج التطبيقية

نظام المستودع الجمركي يلعب دورا حيويا في دعم التجارة الخارجية، حيث كشفت الدراسة الميدانية على مستوى المستودع العمومي الخاضع للرقابة الجمركية برج بوعريريج (شركة EURL CELSE). عن النتائج التالية:

أولا: من حيث التّسهيلات اللّوجستية، يمنح نظام المستودع الجمركي تسهيلات لوجستية هامّة تتمثّل أساسا في:

- سرعة تحويل السلع من الميناء إلى المستودع، مما يقلل من غرامات التأخير.
- تقديم الدّعم اللوجستي من خلال وجود فرق مرافقة للمتعاملين الاقتصاديين يُسرّع الإجراءات ويقلل الأخطاء.
- مرونة في التخزين، مع توفير الحماية للبضائع الحساسة ضمن مساحات مغطاة. إمكانية تخزين البضائع لمدة تصل إلى سنة تُناسب المستوردين ذوي الاستراتيجيات طويلة الأجل. كما يضمن حمايتها لوجود مساحات تخزين مغطاة تحمي السلع الحساسة (مثل المواد الغذائية أو الإلكترونيات).
- تعليق الرسوم الجمركية لمدة سنة (قابلة للتجديد) يُعد ميزة تمويلية مهمة، وحافزًا جيدًا للمستوردين، خاصةً الذين يحتاجون لسيولة مالية.

ثانيا: من حيث الأمان والسعة التخزينية، يوفّر نظام لمستودع الجمركي:

- نظام إطفاء حرائق متكامل بالإضافة إلى 80 كاميرة مراقبة يضمنان حماية عالية للبضائع من السّرقة أو التّلف.
- مساحة استيعاب معتبرة، تقدّر بحوالي 13 هكتارًا مع 2,700 م² مغطاة، تُعد كبيرة جدًا مقارنة بالمستودعات الأخرى وطنياً، مما يقلل مشكلة الازدحام.
- يلبّي معايير الجودة العالمية في التخزين الآمن، مما يعزز ثقة المستوردين.

ثالثا: من حيث التكاليف، يساهم نظام المستودع الجمركي في خفض التكاليف عبر النقل السريع وذلك لتجنب غرامات التأخير. (120 دولار/لليلة لكل حاوية في الموانئ) كما أن تكلفة التخزين بالمستودع منخفض ب 30% على التخزين بالموانئ.

رابعا: من حيث فعالية الإجراءات الجمركية، يساهم المستودع نظام الجمركي في:

- السرعة في إجراءات التخليص الجمركي،
- التباين في مدة التخزين حسب احتياجات المتعاملين الاقتصادين، والتي قد تصل إلى سنتين كاملتين مع إمكانية تسديد الحقوق والرسوم الجمركية على دفعات.
- مدة الجمركة في المستودع (72 ساعة) أسرع بكثير من الموانئ (7 أيام)، مما يجعله خيارًا أفضل للمتعاملين الاقتصاديين.

الاقتراحات: استنادا إلى نتائج الدراسة يمكن تقديم مجموعة من المقترحات التي من شأنها تعزيز دور المستودع الجمركي في دعم التجارة الخارجية نجمل أهمها في:

- **توسيع نطاق تطبيق نظام المستودع العمومي** على باقي الولايات التي تشهد نشاطًا تجاريًا مكثفًا، لضمان التوزيع العادل للخدمات اللوجستية.
- **تعزيز البنية التحتية الرقمية** الخاصة بالإجراءات الجمركية داخل المستودعات، لتقليل المدد الزمنية وتعزيز الشفافية.
- **دعم التكوين المستمر للموارد البشرية** العاملة في المستودعات، خصوصًا في ما يتعلق بالتعامل مع البضائع الحساسة أو ذات الطبيعة الخاصة.
- **تشجيع الاستثمار في المستودعات العمومية** عبر منح امتيازات للشركات الخاصة التي تساهم في تسييرها، وفق دفتر شروط صارم وشفاف.
- **تعزيز آليات الرقابة البعدية والتنسيق بين إدارة الجمارك والمتعاملين الاقتصاديين**، بما يعزز الثقة المتبادلة ويحد من النزاعات.
- **تشجيع سياسة التخزين الموجه للتصدير** من خلال تحفيزات أكبر، باعتبار التصدير ركيزة أساسية لدعم الاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، ط/، 1998.
2. جمال جويدان الجمل، التجارة الخارجية، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، ط/، 2013 .
3. رعد حسن الصرف، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار الرضا، ط/، 2000.
4. زينب حسين عوض هللا، العالقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية للطباعة والنشر , مصر، ط/، 1998.
5. عطا الله علي الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوي للنشر، الأردن، ط/، س/ .
6. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط/، 1996.

ثانيا: الرسائل الجامعية

7. عدة محمد، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية للفترة الممتدة بين 1990 و2022. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د ، تخصص مالية وتجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2022- 2023.
8. خضراوي حفيظة، سياسة الاتحاد الأوروبي التجارية للسلع الزراعية وانعكاساتها على القطاع الزراعي الجزائري دراسة حالة منتج القمح خلال الفترة 2014-2000، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2019.
9. زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق(حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005 –2006 .
10. عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2002.
11. فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف1، 2013-2014.
12. عروج عبد الباسط، أثر التسهيلات الجمركية على أداء المؤسسات في ظل العلاقة بين- المؤسسة والجمارك، مذكرة ماجستير علوم اقتصادية وعلوم التسيير فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2008-2009.
13. شنيني سمير , التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة 1989-2004 , رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية , جامعة بن يوسف بن خدة ، 2006.

14. شوفاوي عائشة، تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية-حالة الجزائر-، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 2001.
15. إيمان عابد وهاجر ثليجان، دور نظام المستودع الجمركي في ترقية التّجارة الخارجية في الجزائر في الفترة 2013-2023-دراسة حالة شركة كوندور-"، مذكرة ماستر في العلوم التّجارية، تخصص مالية وتجارة دولية. جامعة محمد البشري الابراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، السنة الدراسية 2023-2024.
16. جمال الدين بن خياط: دور رقمنة الجمارك في تحسين الأداء الوظيفي-دراسة حالة بمفتشية أقسام الجمارك ببرج بوعريريج-، مذكرة ماستر مقدمة لنيل شهادة الماستر في التسيير العمومي، كلية العلوم الاقتصادية والتّجارية وعلوم التّسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2024.
17. خنفوس توفيق المدني، ومحمد عمر، الأنظمة الاقتصادية الجمركية ودورها في ترقية التّجارة الخارجية، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص قانون عام اقتصادي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، السنة الدراسية 2021-2022.

ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية

18. عبد القادر شاطري وطالب محمد كريم، واقع النّظم الجمركية الاقتصادية في الجزائر بين سياسة الانفتاح التجاري ومنافذ للغش الجمركي. مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 09، العدد 04، السنة 2024.
19. نميش خديجة، سياسات التجارة الخارجية وأثرها على الواردات، مجلة الدارسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05 العدد 01 سنة 2022.
20. عيسى مداوي خير الدين، وفارس فوضيل، دور المستودع الجمركي في دعم تنافسية المؤسّسات والتصدير-دراسة حالة شركة أفريكافي-، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد02، السنة 2021.

رابعا: التشريعات القانونية

21. المرسوم الرئاسي رقم 05- 159 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1426هـ الموافق ل 27 أبريل سنة 2005، يتضمن التصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية من جهة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 31، سنة 2005، متاح على الرابط:
https://www.commerce.gov.dz/reglementation/decret-presidentiel-n-deg-05-159
22. المرسوم التنفيذي رقم 17 - 90 مؤرخ في 23 جمادى الأولى عام 1438 هـ الموافق ل 20 فبراير سنة 2017 ، يتضمّن تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامّة للجمارك وصلاحياتها . الهيكل التنظيمي متاح على الرابط:
https://www.douane.gov.dz/spip.php?article170
23. المرسوم التنفيذي رقم 11- 421 المحدد لتنظيم المصالح الخارجية للمديرية العامة للجمارك وسيرها. صادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 68، في 14 ديسمبر 2011.

24. القانون رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق ل 21 يوليو سنة 1979 المتضمّن قانون الجمارك المعدّل والمتمّم. .الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11 ، السنة الرابعة والخمسون، معدلة بالمادتين 8 من القانون رقم 98-10 المؤرخ في 22 غشت 1998 و54 من القانون رقم 17-04 المؤرخ في 16 فبراير 2017.

25. قانون رقم 17- 04 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1438 هـ الموافق ل 16 فبراير سنة 2017 ، المعدّل والمتمّم للقانون رقم 07 - 79 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق ل 21 يوليو سنة 1979 المتضمّن قانون الجمارك . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11 ، السنة الرابعة والخمسون.

رابعا: المحاضرات

26. توفيق بن الشيخ، و.سامي بلبخاري، نظريات التجارة الدولية، مطبوعة محاضرات موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس ل م د، تخصص تجارة دولية وإمداد، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2021 .

27. بن شني عبد القادر، تسيير عمليات التجارة الدولية، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس في التّجارة الدّولية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم،2021-2022، ص30. متاح على موقع الجامعة: https://www.univ-mosta.dz/ ، اطلع عليه في فيفري 2025.

المراجع باللغة الأجنبية

28. Claud. J. Berr et Henri TREMEAU, le droit douanier, 2 édition, PARIS, LGDJ ,1981.

29. Ksouri, Idir. les régimes douaniers. Alger : Bertie édition, 2014.

المو اقع الإلكترونية

30. الموقع الالكتروني الرسمي للمديرية العامة للجمارك.
https://douane.gov.dz/spip.php?article267

31. الموقع الالكتروني الرسمي لوزارة التجارة الداخلية وضبط السوق الداخلية
https://www.commerce.gov.dz/

32. موقع البحث في الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية https://www.joradp.dz

فهرس الموضوعات

فهرس المحتويات

شكروعرفان 3
إهداء 4
ملخص الدّراسة I
قائمة المحتويات II
قائمة الجداول III
قائمة الأشكال III
مقدمة .....أ
الفصل الأول:.....4
الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية والمستودع الجمركي 4
تمهيد 6
المبحث الأول: مفهوم التّجارة الخارجيّة، أهميتها وسياساتها 7
المطلب الأول: تعريف وأهمية التّجارة الخارجيّة 8
الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية 8
الفرع الثاني: أهميّة التّجارة الخارجيّة 8
المطلب الثاني: سياسات التجارة الخارجية 9
الفرع الأول :مفهوم سياسة التجارة الخارجية 9
الفرع الثاني: أهداف وأدوات سياسات التّجارة الخارجية 11
المبحث الثاني: الأنظمة الجمركية الاقتصادية ونظام المستودع الجمركي 16
المطلب الأول: الأنظمة الجمركية الاقتصادية 16
الفرع الأول :مفهوم الأنظمة الجمركية الاقتصادية 16
الفرع الثّاني: تسهيلات الأنظمة الجمركيّة الاقتصادية 19
المطلب الثاني: نظام المستودع الجمركي 21
الفرع الأوّل: تعريف المستودع الجمركي.....21
الفرع الثّاني: أنواع المستودع الجمركي.....21
الفرع الثّالث: التّسهيلات التي يمنحها نظام المستودع الجمركي.....22
المطلب الثّالث: نظام المستودع الجمركي العمومي.....24

الفرع الأوّل: البضائع المقبولة في المستودع الجمركي العمومي 24
الفرع الثّاني: مدّة مكوث البضائع في المستودع الجمركي العمومي 24
المبحث الثّالث: الدّراسات السّابقة..... 25
المطلب الأول: الرّسائل الجامعية 25
المطلب الثّاني: المقالات العلميّة 27
خلاصة الفصل الأول 29
الفصل الثّاني:..... 30
الدّراسة الميدانية بالمستودع العمومي الخاضع للرقابة الجمركية ببرج بوعريريج 30
تمهيد 31
المبحث الأول: التّعريف بمكان الدّراسة الميدانية 32
المطلب الأوّل :التعريف بالمديرية العامّة للجمارك 32
الفرع الأوّل :لمحة عامّة عن المديرية العامّة للجمارك..... 32
الفرع الثّاني :الهيكل التنظيمي للجمارك 33
الفرع الثّالث: مهام المديرية العامّة للجمارك..... 34
المطلب الثّاني: التّعريف بمفتشيّة أقسام الجمارك ببرج بوعريريج 35
الفرع الأوّل: الهيكل التنظيمي لمفتشية أقسام الجمارك ببرج بوعريريج..... 35
الفرع الثاني: مهام مفتشية أقسام الجمارك ببرج بوعريريج. 38
المطلب الثّالث: التعريف بالمؤسّسة المستغلة للمستودع العمومي 39
Compagnie de l'Est de Logistique et des Services d'Entrepôt (C.E.L.S.E) 39
الفرع الأوّل: لمحة عامة عن المؤسّسة المستغلة للمستودع العمومي C.E.L.S.E 39
الفرع الثّاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة المستغلة للمستودع العمومي C.E.L.S.E 39
الفرع الثّالث: وظائف ومهام المؤسسة المستغلة للمستودع العمومي C.E.L.S.E..... 42
الفرع الرّابع: أهداف المؤسسة المستغلة للمستودع العمومي C.E.L.S.E 42
المبحث الثّاني: المنهجية المتبعة والأدوات المعتمدة في الدّراسة الميدانية 43
المطلب الأوّل: المنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية..... 43
المطلب الثّاني: الأدوات المعتمدة في الدراسة الميدانية 45
الفرع الأوّل: أدوات جمع البيانات (المقابلة)..... 45
الفرع الثّاني: أدوات تحليل البيانات المتحصّل عليها 46

المبحث الثّالث: عرض، وتحليل ومناقشة البيانات.....47
المطلب الأوّل: عرض أجوبة المقابلة 47
المطلب الثّاني: تحليل ومناقشة أجوبة المقابلة 50
أولًا: دور المستودع العمومي من حيث التسهيلات اللوجستية.....50
ثانيًا: دور المستودع العمومي من حيث خفض تكاليف النقل والتخزين 51
ثالثًا: دور المستودع العمومي من حيث عدد عمليات التجارة الخارجية 51
رابعا: دور المستودع العمومي تعزيز الثقة بين المتعاملين وإدارة الجمارك 51
خامسا: التحديات والصعوبات المتّصلة بنظام المستودع العمومي.....51
المطلب الثّالث: خلاصة تحليل النتائج.....52
خلاصة الفصل الثّاني 53
خاتمة 54
قائمة المراجع 57
فهرس الموضوعات.....61
ملخص الدّراسة I

ملخص الدّراسة

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور نظام المستودع الجمركي في دعم التجارة الخارجية، من خلال تسهيل الإجراءات الجمركية وتخفيض التكاليف اللوجستية. وتتمثل إشكالية البحث في السؤال: كيف يساهم نظام المستودع الجمركي في ترقية التجارة الخارجية؟ ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، مع استخدام أداة المقابلة أثناء الدراسة الميدانية لجمع البيانات. وتحليلها لاحقا للخروج بإجابات موضوعية. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن نظام المستودع الجمركي العمومي يوفّر تسهيلات ملموسة تساهم في دعم التجارة الخارجية، حيث يساهم في خفض تكاليف النقل والتخزين، كما يساهم في مرونة وسرعة إجراءات الجمركة، وهو ما يساهم في تعزيز الثّقة بين المتعاملين الاقتصادين وإدارة الجمارك.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، سياسات التجارة الخارجية، الأنظمة الجمركية الاقتصادية، نظام المستودع الجمركي، المستودع الجمركي العمومي، التسهيلات الجمركية.

Abstract

This study aimed to highlight the role of the customs warehouse system in supporting foreign trade by facilitating customs procedures and reducing logistical costs. The main research question was: How does the customs warehouse system contribute to the promotion of foreign trade? To address this, the descriptive-analytical method was adopted, along with the use of interviews as a data collection tool during the field study. The collected data were then analyzed to reach objective conclusions. The study found that the public customs warehouse system provides tangible facilities that support foreign trade by reducing transportation and storage costs, increasing the flexibility and speed of customs procedures, and enhancing trust between economic operators and customs authorities.

Key words : Foreign trade, foreign trade policies, economic customs regimes, customs warehouse system, public customs warehouse, customs facilities.